ريادة المرأة للأعمال في المنطقة العربية:
دراسة الآثار المترتبة عن امتلاك الأراضي والعقارات

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

عاماً
شراكة فازدهار

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان **كرامةُ الإنسان**

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقةَ العربية على مسار خطة عام 2030.

يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

E/ESCWA/CL2.GPID/2023/TP.2

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

ريادة المرأة للأعمال في المنطقة العربية:
دراسة الآثار المترتبة عن امتلاك الأراضي والعقارات

الأمم المتحدة
بيروت

© 2023 الأمم المتحدة

جميع الحقوق محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،
صندوق بريد: 8575-11 بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

شكر وتقدير

أعَدَّت هذه الورقة الفنية بصورة رئيسية الدكتورة إيلينا نيكولوفا، الخبيرة المستقلة والباحثة في الاقتصاد الاجتماعي والعمل وريادة الأعمال وقضايا المساواة بين الجنسين. وساهم في إعداد هذه الورقة موظفون من مركز المرأة التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ولا سيّما السيدة ندى دروزه، رئيسة مركز المرأة، والسيدة هالة عطية، مساعدة لشؤون البحوث، والسيدة مينال مونشي، خبيرة استشارية إقليمية معنيّة بالمساواة بين الجنسين بالإسكوا، بتوجيه عام من السيدة مهريناز العوضي، مديرة مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة.

واستُرشد في الدراسة بالملاحظات البناءة والقيِّمة التي أبداها فريق من الخبراء في اجتماع عُقِد افتراضياً في كانون الأول/ديسمبر 2021 لمناقشة النتائج الأولية، وكذلك بجولات عديدة من المراجعة الداخلية أجراها موظفون من الإسكوا ولا سيّما السيد مروان خواجة، رئيس قسم الإحصاءات الاجتماعية، والسيدة ربا عرجا، كبيرة موظفين للشؤون الاجتماعية، والسيدة روشيكا شاودري، عالِمة اقتصاد متخصِّصة في قضايا المساواة بين الجنسين (موظفة للشؤون الاقتصادية).

الرسائل الرئيسية

تشير الأدلّة المتاحة إلى أن احتمال عمالة المرأة وريادتها الأعمال أكبر في حال امتلاكها الأرض أو العقارات. وبالرغم من محاولات الإصلاح القانوني في العديد من البلدان العربية، مثل مصر والأردن ودولة فلسطين، لا يزال امتلاك المرأة الأرض والعقارات منخفضاً للغاية نتيجة التوقعات الاجتماعية الراسخة بأن تتخلى عن حقوقها لصالح الورثة الذكور.

يبحث هذا التقرير في العلاقة القائمة بين ريادة المرأة للأعمال وامتلاك الأرض/العقارات في الأردن ومصر. وتشير الأدلّة إلى أن امتلاك الأرض أو العقارات ينهض بمشاركة المرأة في العمالة وريادة الأعمال في كلا البلدين. بيد أن الأدلّة التي تفيد بأن امتلاك العقارات يعزِّز قدرة المرأة على المساومة داخل الأسرة المعيشية أو يقلِّل من تعرُّضها للعنف تبقى محدودة.

يُبرز البحث أهمية جمع بيانات جديدة وموثوقة لفهم دلالة ومغزى امتلاك الأرض/العقارات بالنسبة إلى ريادة الأعمال النسائية. ثمّ تقوم الحاجة إلى فهم الروابط بين عدم النشاط الاقتصادي للمرأة، وريادة الأعمال القائمة على الضرورة، وريادة الأعمال القائمة على الفرص. وجمع أدلّة قوية جديدة قد يشجِّع على صياغة السياسات الرامية إلى دعم رائدات الأعمال في المنطقة.

المحتويات

شكر وتقدير 3

الرسائل الرئيسية 4

مقدمة 7

1. الإطار المفاهيمي 10

ألف. العوامل الدافعة لريادة الأعمال النسائية 10

باء. امتلاك المرأة الأرض والعقارات وريادتها الأعمال 13

2. امتلاك المرأة الأرض وريادة الأعمال في المنطقة العربية: حقائق نمطية 18

ألف. امتلاك المرأة الأرض في المنطقة العربية 18

باء. ريادة المرأة للأعمال في المنطقة العربية 18

3. البيانات والنموذج الاقتصادي القياسي 24

ألف. البيانات 24

4. نتائج الدراسة 30

ألف. العمالة وريادة الأعمال 30

باء. المساومة داخل الأسرة المعيشية والعنف على أساس الجنس 36

جيم. تقييم النتائج في سياق عالمي 37

دال. التحقُّق من صحة النتائج 38

5. النتائج والتوصيات السياساتية 40

المرفق 1. جداول إضافية 42

المرفق 2. المناقشة الفنية للنتائج التجريبية 52

المرفق 3. التحقُّق من صحة النتائج 54

المراجع 56

الحواشي 62

قائمة الجداول

الجدول 1. المرأة والأعمال والقانون - مؤشر ريادة الأعمال 19
الجدول 2. حصة الشركات التي تملكها امرأة كنسبة مئوية من كافة الشركات 21
الجدول 3. العمل الحر كنسبة من مجموع العمالة، حسب الجنس 22
الجدول 4. حالة العمل والتوظيف للمرأة، الأردن، 2017-2018 24
الجدول 5. امتلاك المرأة الأرض والمنزل، الأردن، 2017-2018 25
الجدول 6. حالة العمل والتوظيف للرجل، الأردن، 2017-2018 25
الجدول 7. امتلاك الرجل الأرض والمنزل، الأردن، 2017-2018 26
الجدول 8. حالة العمل والتوظيف للمرأة، مصر، 2014 26
الجدول 9. امتلاك المرأة الأرض والمنزل، مصر، 2014 26
الجدول 10. امتلاك الأرض/المنزل والعمالة، النساء الأردنيات 31
الجدول 12. امتلاك الأرض/المنزل وريادة الأعمال، النساء الأردنيات 33
الجدول 13. امتلاك الأرض/المنزل وريادة الأعمال، النساء المصريات، 2014 34
الجدول 14. امتلاك الأرض/المنزل والعمالة، الرجال الأردنيون 35
الجدول 15. امتلاك الأرض/المنزل وريادة الأعمال، الرجال الأردنيون 36

قائمة الأشكال

الشكل 1. العوامل الدافعة لريادة الأعمال النسائية 11
الشكل 2. كيف يشجِّع امتلاك المرأة الأرض والعقارات ريادةَ الأعمال 13

مقدمة

تمثل ريادة الأعمال وسيلة مهمة لتحفيز النمو والازدهار للرجال والنساء على حدّ سواء. ويميل أصحاب الأعمال الصغيرة إلى إنشاء أعمالهم التجارية ضمن صناعات ناشئة، فيتمكنون من خدمة العملاء الذين قد يكونون بعيدين عن متناول الشركات القائمة. وتنمو معدلات المبيعات والتوظيف بوتيرة أسرع في مشاريع ريادة الأعمال مقارنة بالشركات الحكومية أو المخصَّخصة، وقد تكون الأعمال التجارية الجديدة أكثر كفاءة. وربما تكون ريادة الأعمال أيضاً وسيلة فعّالة للتخفيف من حدّة صدمات الدخل، وبخاصة في أعقاب الأزمات المالية، عبر تزويد الأسر المعيشية بمصدر بديل للعمالة[1].

ويتأتى عن ريادة الأعمال طائفة من الآثار الإيجابية على الاقتصادات. فرواد الأعمال يستحدثون الابتكارات ويحفزون النمو الاقتصادي، ويكثّفون المنافسة على الأعمال التجارية القائمة عبر إنشائهم أعمالاً تجارية جديدة. وبالتالي، يستفيد المستهلكون مما ينجم من انخفاض في الأسعار وزيادة من حيث تنوّع المنتجات. كذلك، يحفز رواد الأعمال نمو العمالة بتوليدهم فرص عمل جديدة عند دخولهم السوق، ويكون لذلك أثر على شكل منحنى S أكثر تعقيداً على العمالة بمرور الوقت. وترفع الأعمال التجارية الجديدة الإنتاجية وتشجّع التغيير الهيكلي أو «التدمير الإبداعي». وعلاوة على ما سبق، قد يُنشئ رواد الأعمال أسواقاً وصناعات جديدة كلياً تحفّز أكثر النمو الاقتصادي والتنمية[2].

وتشير الأدلّة إلى أن ريادة المرأة للأعمال أساسية، وأن التنوع على أساس الجنس على مستوى الشركات قد يُحْدِثُ أثراً إيجابياً على الإنتاجية والنمو الاقتصادي الإجمالي. فمن المرجح مثلاً أن تتمكن المجموعات المتنوعة من الوصول إلى المعلومات غير المتداخلة أكثر من غيرها، ومن المؤكد أن التفاعل مع وجهات نظر مختلفة يولّد الإبداع والابتكار. كذلك، تشير بعض الأدلّة من الدول الاسكندنافية إلى الأثر الإيجابي لوجود المرأة في مجالس الإدارة وفي مناصب الإدارة العليا على أداء الشركات. فقد حقّقت الشركات التي تضم في مجلس إدارتها أكثر من امرأة واحدة فائضاً قدره 3.7 في المائة سنوياً منذ عام 2005 مقارنة بالشركات التي لا تضم سوى الرجال[3]. وما من دليل كافٍ على أن المرأة تتبع بطبيعتها نَهجاً يتجنب المخاطر في إدارة الشركة. فالشركات التي توظّف مديرات تكون أكثر ملاءمة لخدمة مجموعات المستهلكين التي تطغى عليها النساء، ويمكن لمجالس الإدارة التي تتسم بتنوع أكبر على أساس الجنس أن تعزّز الحوكمة المؤسسية. ولكن قد تختار المرأة ريادة الأعمال ليس لاستغلال فرص العمل، بل بالأحرى بدافع الضرورة أو بسبب التمييز في مكان العمل من حيث الاستقدام وعدم الترقية. وأثر هذا النوع من ريادة الأعمال، المسمى أيضاً ريادة الأعمال القائمة على الضرورة، على النمو والابتكار يبقى غير واضح[4]. وقد تفضل المرأة ريادة الأعمال بسبب ما توفره من مرونة بما يمكّنها من موازنة مسؤوليات العمل مع مسؤوليات الرعاية. وفي المنطقة العربية، تشارك المرأة أساساً في مشاريع الكفاف التي غالباً ما تقوم في الاقتصاد غير النظامي[5].

وللحد من مشاركة المرأة في القوى العاملة تكلفة اقتصادية باهظة. وبالتحديد، تقدَّر العوائق الناجمة عن عدم المساواة بين الجنسين أمام التوظيف بما يعادل ضريبة بنسبة 4 في المائة على عمل المرأة في أي من بلدان أوروبا وآسيا الوسطى، ولكنها ترتفع إلى ما يعادل 53 في المائة في أي من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أما بالنسبة إلى جنوب آسيا وشرق آسيا والمحيط الهادئ، فيعادل عدم المساواة بين الجنسين معدلات ضريبية فعلية على عمل المرأة تبلغ 32 في المائة و11 في المائة على التوالي. وتبيِّن هذه الأرقام المذهلة القصور الشديد المتأتي عن إقصاء المرأة من سوق العمل[6].

وعلى النحو المشار إليه في Lagarde and Ostry (2018)، تفيد أدلة كثيرة على مستوى الاقتصاد الجزئي بأن النساء والرجال يثرون مكان العمل بمهارات ووجهات نظر مختلفة، بما في ذلك مواقفهم المختلفة إزاء المخاطر والتعاون مع الآخرين. ويُبنى في ذلك المقال نموذج لتقدير مكاسب إجمالي الناتج المحلي جراء الحدّ من عدم المساواة بين الجنسين حول العالم. ويبيّن فيه أن سد هذه الفجوة في النصف الأدنى من البلدان المشمولة في العيّنة يمكن أن يرفع إجمالي الناتج المحلي بمتوسط 35 في المائة. وتأتي أربعة أخماس هذه المكاسب من جذب المزيد من العمالة إلى القوى العاملة، ويُعزى خُمس المكاسب إلى أثر التنوع على أساس الجنس في الإنتاجية.

والهدف من هذا التقرير هو تحليل العلاقة بين امتلاك العقارات وريادة المرأة للأعمال في المنطقة العربية. وينطوي التقرير بوجه خاص على ثلاث خطوات مترابطة هي: (1) وضع نموذج مفاهيمي؛ (2) وتحديد ما يلزم من بيانات المسح على المستوى الجزئي؛ (3) واختبار النموذج بالاستناد إلى بيانات من المسوحات الديمغرافية والصحية للأردن (2017-2018) ومصر (2014). واستفاد التقرير من استعراض خارجي للأقران اضطلع به فريق عامل من الخبراء. واستناداً إلى النتائج، يتضمن التقرير توصيات للعمل المقبل ولمواصلة جمع البيانات ذات الصلة.

ويتألف التقرير من الأقسام التالية: يَعرِض القسم الأول الإطار المفاهيمي الذي تقوم عليه هذه الدراسة. ويتناول القسم الثاني حقائق نمطية قُطرية حول الصلة بين امتلاك المرأة الأرض/العقارات وريادة المرأة للأعمال في المنطقة العربية. ويَصِف القسم الثالث البيانات والنماذج الاقتصادية القياسية المستخدَمة لاختبار الإطار المفاهيمي المبلور في القسم الأول. ويَستَعرِض القسم الرابع النتائج. ويقدَّم القسم الخامس الملاحظات الختامية والتوصيات السياساتية.

تكلفة الحدّ من مشاركة المرأة في القوى العاملة في بلدان مختارة

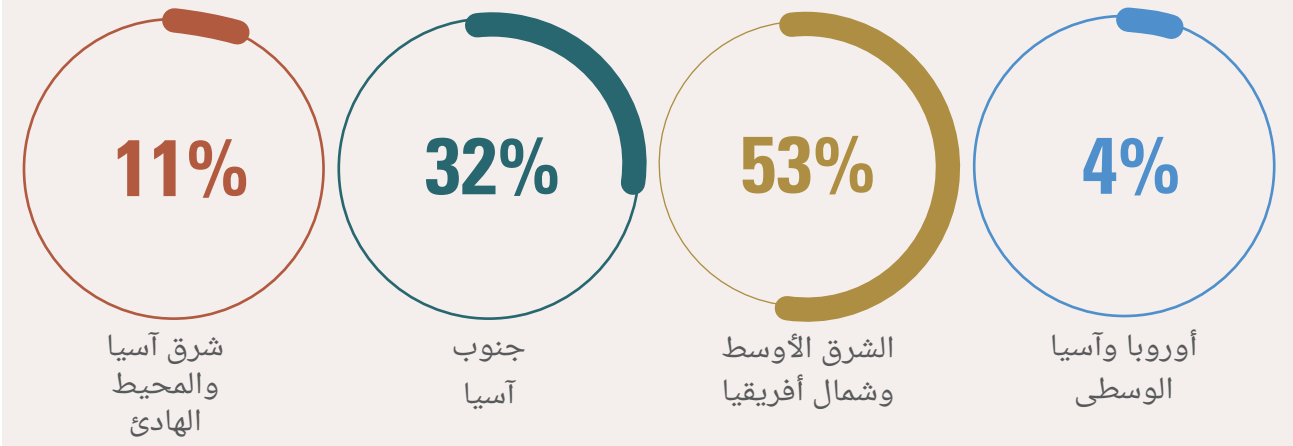

الإطار المفاهيمي

1

1. الإطار المفاهيمي

ريادة الأعمال هي ظاهرة متعدِّدة الجوانب تعرّفها شتى الدراسات ومجموعات البيانات بطُرق مختلفة[7]. ويعرِّفها مثلاً مرصد الأعمال الحرة في العالم على أنها «أي محاولة لإنشاء أعمال تجارية أو مشاريع جديدة، مثل العمل الحر، أو تنظيم جديد للأعمال، أو توسيع نشاط أعمال قائمة، يقوم بها فرد أو فريق من الأفراد أو أعمال تجارية قائمة»[8]. أما الإطار المفاهيمي الذي وضِع في التقرير الراهن فيتّخذ من هذا التعريف نقطة انطلاق، ولكنه يركز على الأفراد (أو فرق الأفراد) فحسب وليس على ريادة الأعمال ضمن الأعمال التجارية القائمة التي كثيراً ما يصعُب رصدها وقياسها[9]. ومن السمات المتميِّزة لتعريف مرصد الأعمال الحرة في العالم أنه يُلقي نظرة أكثر شمولية على العملية بعدم حصره ريادة الأعمال بالمشاريع الجديدة دون غيرها. وتشمل ريادة الأعمال، حسب تعريفها، المشاريع النظامية وغير النظامية على حدّ سواء، وهو أمر مهم للغاية في سياق المنطقة العربية حيث معظم الأنشطة الاقتصادية والتجارية غير نظامية.

وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح ريادة الأعمال، إضافة إلى كونه يعني مباشرة عمل تجاري، يتضمن مفهوم توسيع الأعمال التجارية القائمة والانتقال من الوضع غير النظامي إلى الوضع النظامي. وقد يدفع امتلاك الأرض، أو أي رأس مال آخر، بالمرأة إلى الانتقال من حالة عدم النشاط الاقتصادي أو البطالة أو العمل غير النظامي إلى المباشرة في أنشطة ريادة الأعمال. ونظراً لأن امتلاك الأرض يتيح للمرأة بناء احتياطي مالي، فهي ترى فيه حافزاً للمضي في أنشطة ريادة الأعمال نتيجة أثر الدخل. وقد يدفع امتلاك الأرض بالمرأة أيضاً إلى الابتعاد عن العمل المدفوع الأجر أو الإنتاج المنزلي، فهي تستعيض عنهما بأنشطة مثل ريادة الأعمال تعتبرها ذات مردود أعلى[10].

ألف. العوامل الدافعة لريادة الأعمال النسائية

لفهم السبب الذي يدفع بالمرأة لريادة الأعمال، من المفيد تحليل التكلفة والعائد بغية توفير إجراء متسق لتقييم القرارات من حيث عواقبها[11]. ويقوم هذا التحليل على نظرية الاختيار العقلاني، التي تنصّ على أن الأفراد يستخدمون الحسابات العقلانية لاتخاذ خيارات عقلانية تؤدي إلى نتائج تتماشى مع مصالحهم الفضلى. وكان آدم سميث أول عالم اقتصاد يتوسع في نظرية الاختيار العقلاني. فقد استحدث استعارة «اليد الخفية» التي تقول بأن الأفراد المدفوعين بالمصلحة الذاتية والعقلانية يتخذون قرارات تؤدي إلى فوائد إيجابية للاقتصاد بأكمله[12].

ويصبح الفرد (ذكراً أو أنثى) رائد أعمال شرط أن تكون الفوائد المتصوَّرة أعلى من التكاليف المتوقعة. وبما أنه نادراً ما يمكن رصد عمليات صُنع القرار مباشرة، يقوم أحد الحلول على الاستعانة بعوامل فردية وبيئية مختلفة بغية تحديد هذه التكاليف والفوائد. فالأفراد الأكثر ميلاً للمخاطرة قد يتصورون عائدات أعلى على ريادة الأعمال. وبالمقابل، قد تُعتبر المباشرة بنشاط تجاري في منطقة ريفية مكلفةً نظراً لارتفاع تكاليف النقل أو لصغر حجم السوق[13].

وتكون الفوائد والتكاليف المتصوَّرة لمباشرة عمل تجاري مالية و/أو غير مالية[14]. فقد لا تقتصر ريادة الأعمال على توفير فرص مدرة للدخل فحسب، بل قد تتيح أيضاً الاستقلال لأصحاب الأعمال وممارستهم مهنة مُرْضية. والأهم أن الفوائد والتكاليف المتصوَّرة لريادة الأعمال تختلف حسب الجنس. فالمرأة حول العالم تقضي نسبة أكبر من وقتها وهي تؤدي العمل غير المأجور وأعمال الرعاية في الأسرة المعيشية غير مدفوعة الأجر، مما يقلص الوقت المتاح لها للانخراط في الأنشطة الإنتاجية، بما في ذلك ريادة الأعمال. وتقضي مثلاً المرأة الجزائرية (12 سنة وما فوق) في المتوسط 5.2 ساعات يومياً في الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير المأجورة و0.5 ساعة فقط في العمل المأجور، بينما يقضي الرجل (12 سنة وما فوق) في المتوسط 0.9 ساعة في العمل غير المأجور و3.3 ساعات في العمل المأجور[15]. وقد تشكّل القواعد والأنظمة المقيِّدة (الرسمية منها وغير الرسمية) عقبات إضافية

الشكل 1. العوامل الدافعة لريادة الأعمال النسائية

التفضيلات	الهبات	العوامل الخارجية	العوامل الداخلية
الحافز (عوامل الدفع/الجذب)	الأصول	النظام القانوني	الثقة بالنفس
الأهداف والتطلعات	التعليم	النظام المالي	الاستعداد لطلب ائتمان
سمات الشخصية	المهارات والخبرات	الأعراف الاجتماعية (الثقافة)	التصورات عن المصارف
تفضيلات المخاطر والوقت	الروابط الشبكية ورأس المال الاجتماعي	الهيكل الأسري والاجتماعي	مدى الفرص المتاحة المتصوَّر
تفضيلات العمل المأجور			بيئة الأعمال المتصوَّرة
القِيم			

أمام رائدات الأعمال. ففي بعض بلدان المنطقة العربية، تفرض الممارسات الاجتماعية والثقافية ضغوطاً على المرأة كي تتخلى عن ميراثها لصالح إخوتها وتحرمها من الحصول على الأصول المُنتِجة، مثل الأرض والعقارات. وبما أن الأرض والعقارات قد تُستخدَم كضمانات لتمويل الأعمال التجارية، فإن هذه الممارسات تزيد التكاليف التي تتكبدها المرأة لمباشرة الأعمال وتحد من إمكانات نمو القائم منها والمملوك للنساء. كذلك، فإن التمييز في الوصول إلى الخدمات المالية، ناهيك عن المعايير على أساس الجنس المحافظة، تثني المرأة عن المباشرة بعمل تجاري.

واستناداً إلى نموذج التكلفة والعائد لريادة الأعمال، يمكن تصنيف دوافع ريادة المرأة للأعمال في أربع فئات رئيسية هي: التفضيلات، والهبات، والقيود الخارجية، والقيود الداخلية. وتشمل التفضيلات الدافع وراء ريادة الأعمال؛ والأهداف والتطلعات؛ وسمات الشخصية؛ وتفضيلات المخاطر والوقت؛ وتفضيلات العمل المأجور؛ والقِيم. أما الهبات فتشمل الأصول (مثل الأراضي والعقارات)؛ والتعليم؛ والمهارات والخبرات؛ والروابط الشبكية ورأس المال الاجتماعي. وتشمل القيود الخارجية النظام القانوني؛ والتمييز المالي[16]؛ والأعراف الاجتماعية (الثقافة)؛ والمسؤوليات الأسرية والاجتماعية. أما القيود الداخلية فتشمل ضعف الثقة بالنفس؛ والامتناع عن طلب ائتمان؛ وتصورات المرأة السلبية عن المصارف والقواعد المصرفية المحبِطة؛ والافتقار المفترَض إلى الفرص؛ وبيئة تُعتبر معادية. ويلخص الشكل 1 أدناه دوافع ريادة الأعمال النسائية[17].

ومن الأهمية بمكان التمييز بين عوامل الدفع والجذب ضمن الإطار المعروض في الشكل 1. فعوامل الدفع تطرأ عندما تدفع الضرورة الاقتصادية بالمرأة إلى ريادة الأعمال، مثل انعدام فرص العمل المأجور أو فرص العمالة الأخرى، أو عدم الرضا عن العمالة الحالية أو التعرُّض للتمييز فيها. وقد تختار المرأة أيضاً الأعمال الحرة لتحقِّق توازناً أفضل بين المسؤوليات المنزلية والمهنية. أما عوامل الجذب فتنشأ عندما تستفيد المرأة من فرصة مُتاحة، مثل فكرة عمل إبداعية أو دخول سوق جديدة. ومع أن عوامل الجذب تميِّز رواد الأعمال الذين يغتنمون الفرص بينما رواد الأعمال الذين تدفعهم الضرورة هم نتاج عوامل الدفع، غير أن ريادة المرأة للأعمال قد تجمع بين مجموعتي العوامل هذه[18].

وبعض العوامل الواردة في الشكل 1 أكثر تأثيراً على الأعمال التجارية الناشئة منها على القائمة[19]. وتكتسي القيود المالية على الأرجح أهمية أكبر لرواد الأعمال في المراحل المبكِرة من مباشرتهم مشاريعهم، ولذلك فإن الحصول إلى الأصول والامتناع عن طلب ائتمان والتمييز المالي قد تكون عناصر ذات أهمية بالغة. وبالعكس، فإن نجاح الأعمال التجارية القائمة قد يعتمد أكثر على الروابط الشبكية ورأس المال الاجتماعي والسمات الشخصية للمالكات (مثل الأهداف والقيم والثقة بالنفس).

وبالمثل، فإن أهمية العوامل الواردة في الشكل 1 تختلف بالنسبة إلى رائدات الأعمال اللواتي تدفعهن الضرورة مقارنة باللواتي يغتنمن الفرص. وتميل اللواتي تدفعهن الضرورة إلى تشغيل أعمال تجارية أصغر حجماً وغير نظامية، وبالتالي قد لا تُتاح لهن إمكانية الحصول على التدريب أو التمويل أو التشبيك (الرسمي أو غير الرسمي). ثم إن أصحاب الأعمال التجارية في الاقتصاد غير النظامي لن يلجؤوا إلى القانون عندما لا يفي مثلاً أحد الموردين بالتزاماته. وبالمقابل، فإن الأعمال التجارية التي يدفعها اغتنام الفرص يغلب أن تكون أكبر حجماً وأكثر مراعاةً للفروقات في الهبات الممنوحة (مثل الأصول أو التعليم) والقيود الخارجية. وقد يتحوّل رواد الأعمال الذين تدفعهم الضرورة إلى أولئك الذين يغتنمون الفرص بمرور الزمن، كما في سياق أوروبا الشرقية[20]. ومثل هذه التحوّلات مهمة، فالأعمال التجارية التي تدفعها الضرورة أقل ميلاً إلى الابتكار فيكون أثرها الإيجابي على النمو الاقتصادي محدوداً (بالرغم من أن الأدلّة تُظهر أنها لا تُلْحِق الضرر به)[21].

ويكتسي التمييز بين رواد الأعمال الذين تدفعهم الضرورة وأولئك الذين يغتنمون الفرص أهمية خاصة في المنطقة العربية، حيث معظمهم تدفعهم الضرورة ويعملون في الاقتصاد غير النظامي. وقد أوضحت تقديرات منظمة العمل الدولية تمركز غالبية العمالة (68.6 في المائة) ورواد الأعمال (90.8 في المائة) في المنطقة العربية في الاقتصاد غير النظامي. وغالباً ما ترتبط الأعمال التجارية التي تدفعها الضرورة بالفقر. ويُعزى ذلك إلى أن إمكانية المؤسسات غير النظامية الحصول على الائتمان من القطاع المصرفي وأسواق رؤوس الأموال محدودة، وقد اعتُبر ذلك سبباً رئيسياً لبقائها صغيرة وغير منتِجة[22]. ويوضِّح الإطار أدناه الفَرق بين ريادة الأعمال القائمة على الضرورة وتلك القائمة على الفرص.

رائدات الأعمال اللواتي تدفعهن الضرورة إزاء اللواتي يغتنمن الفرص

تعتبر معظم النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رائدات أعمال تدفعهن الضرورة. ويلجأن إلى ريادة الأعمال بسبب الحاجة إلى دعم دخل الأسرة، بخاصة عندما يصبح الزوج عاطلاً عن العمل أو لا يكسب ما يكفي من المال لإعالة الأسرة. وينطبق هذا الوضع خصوصاً على الشابات. ففي مصر، أفاد نحو 64 في المائة من الشباب العاملين لحسابهم الخاص بأن السبب الرئيسي لعملهم الحر هو غياب أي فرص أخرى. وفي الأردن ولبنان، تقارب هذه النسبة 23 في المائة. ونتيجة لذلك، فإن الأعمال التجارية النسائية في المنطقة العربية هي في الغالب مؤسسات صغيرة تدفعها الضرورة وتتجمع في قطاعي الزراعة والحرف، وهي في المتوسط أصغر حجماً وعلى الأرجح غير نظامية، مقارنة بأعمال الرجال التجارية. وأكثر ما تنشأ الأعمال التجارية التي تدفعها الضرورة في المناطق الريفية، ونادراً ما تغطيها نُظُم الضمان الاجتماعي وقوانين العمل. وتشارك أقلية من النساء في ريادة الأعمال التي تدفعها الفرص، علماً أنه النوع الأكثر انتشاراً في دول مجلس التعاون الخليجي.

وبالرغم من أن التمييز بين ريادة الأعمال القائمة على الضرورة وتلك القائمة على الفرص حاسم الأهمية في المنطقة العربية، إلا أن الأدبيات لا تقدِّم أي مبادئ توجيهية بشأن كيفية قياس هذين المفهومين. ويطرح مرصد الأعمال الحرة في العالم السؤال التالي الذي من شأنه توضيح الفَرق: «هل تشارك في هذا المشروع الناشئ للاستفادة من فرصة عمل أو لأنه لا تُتاح لك خيارات أفضل للعمل؟». وحيث أنه لا تتوافر إجابات على السؤال المطروح في مجموعة البيانات المستخدَمة في هذا التقرير، لا يمكن للأسف تحديد ما إذا كانت رائدات الأعمال اللواتي سبق التعريف بهن قد باشرن أعمالهن التجارية بدافع الفرصة أو الضرورة، أو حتى سبب قيامهن بذلك.

وقد تعذَّر حتى الآن فهم كيفية وسبب اختيار المرأة في المنطقة العربية ريادة الأعمال القائمة على الضرورة مقابل تلك القائمة على الفرص، وكيفية انتقالها من نوع إلى الآخر. ويَعرِض القسم الأخير من التقرير أفكاراً بشأن كيفية توسيع نطاق المعرفة بهذه المسألة.

المصدر: ILO, 2018; Fairlie and Fossen, 2020.

باء. امتلاك المرأة الأرض والعقارات وريادتها الأعمال

تتمثَّل إحدى الوسائل الهامة لتشجيع المرأة على ريادة الأعمال وتحسين إنتاجية المشاريع القائمة بضمان امتلاك المرأة الأرض والعقارات وصون حقوقها فيها. وتختلف ملكية المرأة للأرض اختلافاً كبيراً في المنطقة العربية وفي البلدان الإسلامية الأخرى. ففي الأردن، تملك النساء 28.6 في المائة من الأراضي، ولكن لا تتجاوز هذه النسبة 4.9 في المائة في الإمارات العربية المتحدة ولا تبلغ حتى 1 في المائة في عُمان. وفي تركيا، تملك النساء زهاء 20 في المائة من العقارات[23]. ومن الأهمية بمكان التمييز بين ملكية المرأة بحكم القانون وملكيتها بحكم الواقع للأرض. فحتى لو كان القانون يجيز للمرأة امتلاك الأرض، فهي قد لا تدرك ما لها من حقوق. وفي المقابل، قد يتعذَّر على المرأة ببساطة إنفاذ حقوقها لأسباب ثقافية أو تسجيل الأرض باسمها بسبب ارتفاع كلفة السفر، أو القيود المفروضة على حركتها، أو الأميّة. ويفترض الإطار المفاهيمي الذي وضُع في هذا التقرير أن المرأة تملك الأرض بحكم الواقع. وللأسف، لا يمكن اختبار هذا الافتراض في الجزء التجريبي من التقرير لأن البيانات المتوفرة من المجيبات لا تبيِّن ما إذا كنّ يملكن الأراضي بحكم القانون أو الواقع.

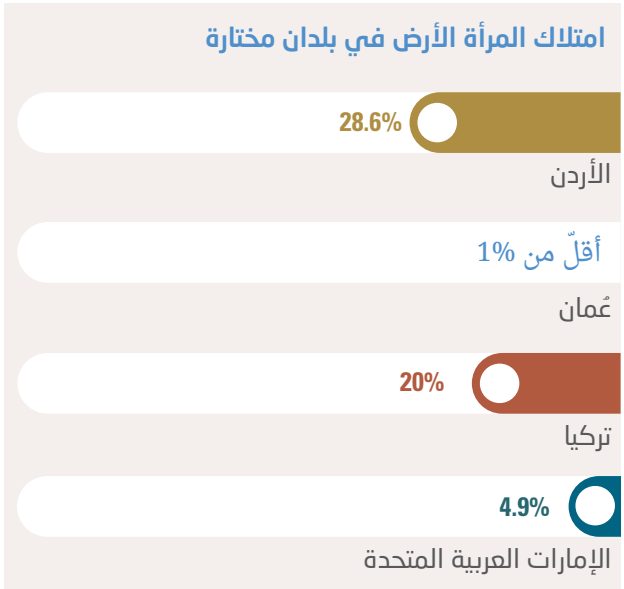

وتكمن خمس آليات محدَّدة وراء هذه العلاقة تلخَّص في الشكل 2. وهذه القنوات هي: (1) الحصول على الائتمان والتمويل؛ (2) والدخل الإضافي؛ (3) وزيادة الاستثمار؛ (4) وتحسين المساومة داخل الأسرة المعيشية؛ (5) وتحسين الأعراف الاجتماعية. وتجدر الإشارة إلى أن العلاقة المرصودة قد تختلف مع اختلاف أنواع ريادة الأعمال. فرائدة الأعمال ذات المستوى التعليمي المتدني التي دفعتها الضرورة لبيع أغذية في الشوارع قد لا تتمكن من الاستفادة من الأرض، حتى لو أصبحت متاحة، لتنمي أعمالها وتحوّلها إلى مؤسسة نظامية. وبالمقابل، قد تستفيد المحامية التي ترث الأرض أو العقارات بفعالية منها لتوسيع نطاق أعمالها. وبطبيعة الحال، قد تمنع الأعراف الاجتماعية المقيِّدة رائدات الأعمال اللواتي تدفعهن الضرورة واللواتي يغتنمن الفرص، على حدّ سواء، من إنشاء أعمالهن التجارية وتنميتها.

الشكل 2. كيف يشجّع امتلاك المرأة الأرض والعقارات ريادة الأعمال

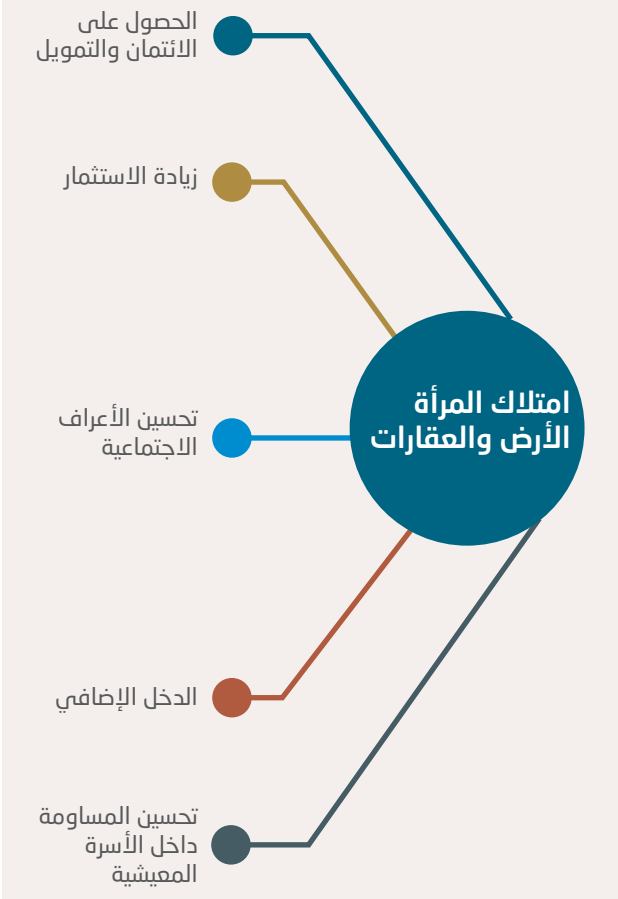

أولاً، تتيح الأراضي والعقارات للمرأة الحصول على قروض في أسواق الائتمان النظامية لكونٍ الأرض من أكثر أشكال الضمانات شيوعاً. وتُظهر مثلاً بحوث من الإمارات العربية المتحدة أن رائدات الأعمال يمتنعن عن طلب الائتمان من المصارف بسبب عدم توفر الضمانات، ولكنهن بدلاً من ذلك على استعداد لقبول المِنح والقروض التي تتيحها الحكومة بلا ضمانات[24]. وتملك 12 في المائة من النساء الريفيات في بنغلاديش أراض زراعية بمفردهن أو بصورة مشتركة وتملك 7 في المائة منهن أراض غير زراعية، مقابل 69 في المائة و86 في المائة من الرجال في المناطق الريفية، على التوالي. ونتيجة لذلك، يُتاح للمرأة أموال وضمانات أقل عند التماسها ائتماناً لأنشطة ريادة الأعمال[25]. وبالرغم من زيادة نسبة الائتمان الذي حصلت عليه رائدات الأعمال بمرور الزمن، إلا أن قيمته الإجمالية السنوية من عام 2010 إلى عام 2017 لم تبلغ سوى 3 في المائة من القيمة المدفوعة لرواد الأعمال الذكور في بنغلاديش. ولذلك، تعمل رائدات الأعمال أساساً في الاقتصاد غير النظامي ويواجهن عوائق تحول دون انتقالهن إلى الاقتصاد النظامي[26].

وفي إندونيسيا، حيث يشكل المسلمون 87 في المائة من السكان، تُفرض قيود على حق المرأة في تملّك الأرض والعقارات وتحكّمها برأس المال[27]. ويمثل ذلك إشكالية لأن 1 في المائة فقط من القروض في إندونيسيا تُعطى بدون ضمانات، ولا تُقبل شهادات رؤساء القرى الشائعة في أجزاء كثيرة من البلد[28]. والواقع أن 88 في المائة من الأسر المعيشية للنساء الإندونيسيات تملك مبان أو أراض يمكن استخدامها كضمانات، ولكن هذه الأصول ليست مسجلة بأسماء النساء إلا بنسبة 21 في المائة فقط[29]. وللتغلب على هذه القيود، يتيح عدد متزايد من منصات الإقراض بين الأقران الإندونيسية قروضاً غير مضمونة لغاية 130,000 دولار، ولكنها تفرض أسعار فائدة مرتفعة (تتراوح بين 7 في المائة و23 في المائة). ومن الأمثلة عن هذه المنصات بين الأقران منصتا Modalku وKoinworks. ومنصات عديدة أخرى للإقراض بين الأقران، مثل Boost Kapital وCrowde، تعرض مخططات مشاركة الأرباح بدلاً من فرضها فائدة[30]. وفي باكستان برنامج إقراض مميز (برنامج الائتمان الزراعي، الذي يشمل ضمانات جماعية مماثلة لتلك التي يقدِّمها مصرف غرامين) يقبل الذهب بديلاً عن ضمان الأرض ويضم فِرقاً صغيرة من موظفي الائتمان المتنقلين[31].

وقد تكون قلة الأصول الموهوبة، التي تحول دون حصول المرأة على التمويل الخارجي، أحد العوامل التي تفسر سبب تركز رائدات الأعمال في القطاعات المنخفضة الأداء. وتُظهر البحوث التي ركزت على منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بين عامي 2006 و2014 أن توافر رأس المال السهمي و/أو رأس المال المَدِين حسَّن أداء الشركات، وأن الشركات المملوكة للنساء سجلت قدراً أقل من رأس المال ومستوى أدنى من الرافعة المالية. ولكن عندما حصلت تلك الشركات على مزيد من التمويل، أحرزت تحسُّناً في الأداء فاق ما أحرزته الشركات الأخرى، مما يؤكد أن الافتقار إلى فرص الحصول على التمويل هو عقبة تكبح الأداء[32].

وتترتب عن محدودية ملكية الأراضي والعقارات نتائج أخرى، فغالباً ما تفتقر المرأة إلى تاريخ ائتماني ولا تمثّل كفاية في مكاتب وسجلات الائتمان، مما يحد أكثر فأكثر من إمكانية حصولها على الائتمان[33]. وليس من المستغرَب إذاً أن يكون للمصارف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعض البرامج المحدَّدة التي تستهدف الشركات التي تقودها النساء[34].

ثانياً، يمكن كذلك بيع الأرض أو تأجيرها والاستعانة بالدخل الناتج عن هذه الصفقات لمباشرة عمل تجاري، أو إعادة استثماره في عمل تجاري قائم، أو استخدامه للاستثمار في أعمال أخرى. ثم يمكن التعويل على الدخل الإضافي لزيادة فرص التعليم[35] والمهارات والتدريب والشبكات ورأس المال الاجتماعي. ومن شأن امتلاك الأرض أن يحدّ من ضعف المرأة إزاء الصدمات غير المتوقعة المرتبطة بالطقس، أو الطلاق والترمُّل[36]. وقد يُستفاد من الأرض باختيارها موقعاً لإنشاء الأعمال التجارية، مما يعني انخفاض التكاليف العامة لأن رائدة الأعمال التي تملك أرضاً لا تتكبد دفع الإيجار. وفي الغالب، تُستخدم الأرض الواقعة بالقرب من منزل المرأة موقعاً لأعمالها التجارية، مما يتيح لها الجمع بفعالية بين العمل غير المأجور والعمل خارج المنزل[37].

ثالثاً، قد يؤدي امتلاك الأرض إلى زيادة إنتاجية الشركات القائمة والمملوكة للنساء، فالمرأة التي تملك أرضاً غالباً ما تستثمر فيها إذا كانت على ثقة بأن الدولة أو أفراد الأسرة الآخرين لا يمكنهم مصادرة ممتلكاتها. وتتمكن مثلاً رائدة الأعمال الزراعية التي تملك أرضاً من الاستثمار في التكنولوجيات الموفِّرة لليد العاملة مثل الري الآلي، فينتج عنه زيادة في المحاصيل الزراعية وتوفيراً للوقت الذي تخصِّصه عندئذٍ لأنشطة إنتاجية أخرى[38]. وتتيح هذه الاستثمارات للمرأة فرصة الانتقال من كونها مزارعة صغيرة الحجم تدفعها الحاجة إلى حيازتها مشروعاً زراعياً أكبر حجماً[39]. وقد يؤثر تحسين الإنتاجية أيضاً على نماذج الإنتاج التي تطبقها المرأة، ويدفع برائدات الأعمال إلى اعتماد نماذج إنتاج مقاومة للمناخ ولا سيّما في قطاع الزراعة. فعلى سبيل المثال، قد يدفع أمن امتلاك الأراضي بصاحبات الأعمال التجارية إلى الاستثمار في الزراعة العضوية.

رابعاً، قد يؤدي امتلاك المرأة الأرض والعقارات إلى تحسين وضعها داخل الأسرة المعيشية. وفي المقابل، فإن التحسُّن في قدرة المرأة على المساومة يمنحها سيطرة أكبر على القرارات التي تؤثر على حياتها ويعيد تخصيص الموارد نحو تفضيلاتها. فالمرأة التي تملك أرضاً تقدر على المساومة أكثر من غيرها في ما يتعلق برعايتها الصحية، ومشترياتها المنزلية الرئيسية، وزيارات الأسرة أو الأقارب. كذلك، فإن معدلات الخصوبة أقل وفرص الحركة أعلى في صفوف النساء اللواتي يملكن الأرض، ناهيك عن انخفاض معدل العنف الأسري[40]. وعلاوة على ذلك، تبيِّن البحوث التي أُجريت في البلدان النامية أن دخل المرأة أو أصولها، مقارنة بدخل الرجل أو أصوله، يرتبط بزيادة التحسينات في صحة الطفل، وتعزيز الإنفاق على المواد الغذائية والصحة والسكن للأسرة، وانخفاض الإنفاق على الكحول والتبغ[41]. فالأطفال الأفضل صحة يستلزمون قدراً أقل من أعمال الرعاية غير المأجورة، ومن ثمّ فإنهم يوفرون الوقت والموارد لتستثمر المرأة في الأنشطة الإنتاجية مثل ريادة الأعمال. وغالباً ما يؤدي الدخل الإضافي والاستقلالية التي قد تكتسبها المرأة من ريادة الأعمال إلى تحسين قدرتها على المساومة في الأسرة المعيشية أكثر فأكثر، مما ينشئ حلقة ردود إيجابية.

وأخيراً، قد يستتبع امتلاك المرأة الأرض والعقارات تعزيز قدرتها على التصدي للقيود الخارجية، لا سيّما تلك المتعلقة بالأعراف الاجتماعية الخاصة بدور الجنسين. وكثيراً ما تشير رائدات الأعمال اللبنانيات إلى الموقف المجتمعي السلبي تجاه صاحبات الأعمال[42]. وبالتالي، فإن التحسينات في هذا المجال بالغة الأهمية عند النظر في ملكية الأراضي والعقارات، لأن الأعراف الاجتماعية قد تلزم المرأة بنقل ممتلكاتها إلى زوجها أو أقاربها الذكور حتى في ظل إطار قانوني ملائم. ثم إن الأعراف الاجتماعية المقيِّدة لحركة المرأة، القائمة في معظم أنحاء المنطقة العربية[43]، قد تكون ضارة بنمو ريادة الأعمال[44]. فإذا تعذَّر على المرأة التنقُّل بحرية، قد لا تتمكن من مقابلة الموردين أو البحث عن منافذ لبيع منتجاتها. كذلك، فإن القيود المفروضة على اختلاط المرأة بالرجال الذين ليسوا من أقاربها تحدّ أكثر فأكثر من إمكانية حصولها على الائتمان لكون غالبية موظفي الائتمان رجالاً[45]. وتبيِّن الأدلّة المستقاة من أحد البرامج في بوركينا فاسو أن امتلاك المرأة الأصول وسيطرتها عليها أدى إلى تحسين التصوّرات الاجتماعية بشأن ملكية الأصول، مما يثبت إمكانية تحويل الأعراف الاجتماعية[46]. وتُظهر أيضاً البحوث عن المملكة العربية السعودية أن السواد الأعظم من الشباب المتزوجين يدعمون عمل زوجاتهم خارج المنزل. وبمجرد أن يعي الزوج أنه يتشارك المعتقدات ذاتها مع الرجال المتزوجين الآخرين، يزيد احتمال أن تتقدَّم الزوجة لوظائف خارج المنزل وتحضر المقابلات، فتنتقل بالتالي من وظيفة منزلية إلى وظيفة خارجية[47].

وبالرغم من غياب بيانات شاملة بشأن كيفية تأثير جائحة كوفيد-19 على امتلاك المرأة الأرض والعقارات في المنطقة العربية، فإن الأدلّة المستقاة من وباء الإيدز والإيبولا تشير إلى أن الأرامل والأيتام فقدوا منازلهم لصالح أفراد الأسرة الآخرين وأصبحوا بلا مأوى. فالمرأة التي فقدت زوجها أو والدها معرَّضة لأن تخسر هذه الأصول لصالح أفراد الأسرة الذكور، فحقوقها القانونية أو المعترف بها اجتماعياً في أرضها ومنزلها غالباً ما تكون حصراً عن طريق الزوج أو قريب ذكر. وفي بعض البلدان العربية، كثيراً ما تعتمد النساء والفتيات اعتماداً كبيراً على أقاربهن الذكور للحصول على الأراضي

والعقارات. وإذا تأثَّر أقاربهن الذكور بالجائحة، فقد يمسّ ذلك بضمان الملكية للنساء والفتيات أكثر فأكثر بسبب محدودية الحماية القانونية، ونقص الوثائق، والأعراف الاجتماعية المقيِّدة. وبالمثل، قد تؤدي الجائحات إلى انخفاض الأصول الاقتصادية الأخرى، مثل الأجور والمدخرات، فتكتسي الأرض أهمية أكبر ضمن إجمالي أصول الأسر. وفي مثل هذه الحالات، قد تفتقر المرأة إلى الموارد المالية أو المعلومات أو الدعم لإنفاذ حقها في الملكية[48]. وبالتالي، من المتوقع أن تؤدي جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم القائم من الفجوات بين الجنسين في امتلاك الأرض وريادة الأعمال في المنطقة العربية.

وتقترن ثلاثة محاذير مهمة بالإطار المفاهيمي المعروض في هذا القسم. أولاً، يُبرز الشكل 2 والمناقشة اللاحقة له العلاقة المباشرة بين امتلاك المرأة الأرض والعقارات والقنوات الخمس المحدَّدة آنفاً. فهذا التبسيط المفرِط التحليلي يخفي حقيقة مفادها أن العلاقة بَين امتلاك المرأة الأرض والعقارات وريادة الأعمال هي علاقة متعدِّدة الجوانب. ومن المحتمل حدوث حلقات ردود؛ فالأعراف الاجتماعية قد تحدِّد ملكية المرأة الرسمية وغير الرسمية للأرض، أما شيوع امتلاك المرأة للأرض فقد يؤثر تأثيراً إيجابياً على الأعراف الاجتماعية. ثانياً، لا تُمنح المرأة ملكية الأرض عشوائياً. وقد تتحلى المرأة التي تملك الأرض بخصائص أخرى غير مرصودة، مثل المهارة، التي تدفعها أيضاً إلى ريادة الأعمال. ونظراً إلى عدم توافر بيانات عن مثل تلك الخصائص، يُعوّل على أساليب الاقتصاد القياسي بغية تقليص الأثر المربك لهذه المتغيّرات[49]. وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أنه قد يصعُب إقامة بعض الروابط المعرَّف عنها في الشكل 2، إما بسبب تعقيدها أو بسبب غياب مؤشرات (أو بدائل) تسمح بإقامة مثل هذه الروابط/العلاقات.

امتلاك المرأة الأرض وريادة الأعمال في المنطقة العربية: حقائق نمطية

2

2. امتلاك المرأة الأرض وريادة الأعمال في المنطقة العربية: حقائق نمطية

ألف. امتلاك المرأة الأرض في المنطقة العربية

ينظِّم قانون الأحوال الشخصية، المستنِد إلى الشريعة الإسلامية، حق المرأة في نصيبها من الميراث في سائر أرجاء المنطقة العربية. غير أنه في الواقع، يتعذّر عليها ممارسة حقها والحصول على حصتها القانونية منه في بلدان عربية عدة بسبب الأعراف الثقافية والاجتماعية. وحرمان المرأة من الميراث مشكلة قائمة في معظم أنحاء المنطقة، ولا سيّما في المناطق الريفية. فمن الشائع الاستيلاء على الأراضي بعد وفاة الزوج أو الأب، وتُحرم الأرملة أحياناً من الوصول إلى أراضي زوجها إذا لم تنجب منه[50].

وتجد المرأة نفسها تحت وطأة ضغط اجتماعي للتنازل عن حقها في الميراث للورثة الذكور. وحتى عندما تحتفظ بميراثها فهي تشجَّع على أن تعهد به إلى قريب ذكر يتوكل بإدارته. وتشير الأدلّة غير الموثّقة إلى أن ذلك ينطبق خصوصاً في حالات وراثة الأراضي والعقارات لتجنُّب تقسيم الأرض إلى قطع أصغر حجماً، أو لتجنُّب الملكية المشتركة بين جميع الورثة مما يزيد من صعوبة إدارتها. كذلك، تفيد هذه الأدلّة بأنه في كثير من الحالات، تُعطى المرأة مبالغ نقدية متفاوتة، أو الذهب، مقابل التنازل عن ميراثها. وحتى لو كان هذا المبلغ معقولاً، فهو نادراً ما يكفي أو يُستخدَم لشراء العقارات. وبالتالي، وحسب ما يتضح من البيانات الواردة في القسم الثالث، تبقى ملكية المرأة للعقارات والأرض محدودة مقارنة بملكية الرجل. ولا تتناسب النسب المئوية لما تملكه المرأة من أرض مع الحصص التي تكرسها نصوص الشريعة، فقد خلصت دراسة أُجريت عام 2017 أن ربع النساء الأردنيات فقط يحصلن على حقهن كاملاً من الميراث[51].

وللتصدي لذلك، تبذل دول عديدة في المنطقة، بما فيها مصر والأردن ودولة فلسطين، جهوداً بهدف تذليل العواقب التي تحول دون إنفاذ القانون وتسجيل العقارات، وتعميم مبادئ حماية حقوق المرأة في الميراث والأرض[52]. ففي العام 2017، عدّلت مصر قانون المواريث ففرضت عقوبات على «كل من امتنع عمداً عن تسليم أحد الورثة نصيبه الشرعي من الميراث، أو حجب سنداً يؤكد نصيباً لوارث، أو امتنع عن تسليم ذلك السند حال طلَبه من أي من الورثة». وبالمثل، سنّ الأردن في العام 2011 قانوناً يمنع تسجيل أي تخارج إلا بعد مرور ثلاثة أشهر على وفاة المورِّث تستطيع المرأة في إثره التنازل عن حقها في الميراث[53]. وفي العام 2020، عُدِّلت هذه الفترة لتصبح أربعة أشهر. وفي دولة فلسطين، تُبذَل جهود مماثلة لسن قانون من أجل التصدي للتحديات التي تواجهها المرأة في الوصول إلى ميراثها والتحكُّم فيه. ووفقاً لبيان صادر عن وزيرة شؤون المرأة في عام 2019، فإن 3 في المائة فقط من النساء الفلسطينيات حصلن على حقهن الشرعي والقانوني في الميراث[54]. وإلى حين تحرير هذا التقرير، لم يصدر أي تشريع ذو صلة. وفي ليبيا، ينص القانون بشأن حماية حق النساء في الإرث لعام 1959 على عقوبة السجن لكل من امتنع عن أداء ما تستحقه المرأة من نصيب في الميراث[55].

باء. ريادة المرأة للأعمال في المنطقة العربية

يَعرض الجدول 1 لمحة عن الإطار القانوني لريادة المرأة للأعمال في المنطقة العربية بالاستناد إلى بيانات من عام 2020. وفي كافة بلدان المنطقة، يجوز للمرأة توقيع عقد وتسجيل عمل تجاري وفتح حساب مصرفي على غرار الرجل. غير أن قوانين ثلاثة بلدان فقط، هي جيبوتي والمغرب والمملكة

العربية السعودية، تحظر التمييز على أساس الجنس في الحصول على ائتمان. ويلاحظ أن الإطار القانوني لريادة الأعمال في المنطقة العربية أقوى بكثير من الإطار القانوني الذي ينظِّم ملكية المرأة للأصول ونصيبها منها وحصولها عليها. ولم تحصل سوى البلدان الثلاثة الآنف ذكرها على درجة مثالية قدرها 100 في مؤشر ريادة الأعمال، وحصلت بقية البلدان على درجة 75 المماثلة لدرجة سويسرا.

الجدول 1. المرأة والأعمال والقانون - مؤشر ريادة الأعمال

البلد	نتيجة مؤشر ريادة الأعمال	هل يمكن للمرأة أن توقّع العقود بالطريقة نفسها المتاحة للرجل؟	هل يمكن للمرأة أن تسجِّل شركة بالطريقة نفسها المتاحة للرجل؟	هل يمكن للمرأة أن تفتح حساباً مصرفياً بالطريقة نفسها المتاحة للرجل؟	هل يحظر القانون التمييز ضد المرأة في الحصول على ائتمان؟
الجزائر	75	نعم	نعم	نعم	لا
البحرين	75	نعم	نعم	نعم	لا
جزر القمر	75	نعم	نعم	نعم	لا
جيبوتي	100	نعم	نعم	نعم	نعم
مصر	75	نعم	نعم	نعم	لا
العراق	75	نعم	نعم	نعم	لا
الأردن	75	نعم	نعم	نعم	لا
الكويت	75	نعم	نعم	نعم	لا
لبنان	75	نعم	نعم	نعم	لا
ليبيا	75	نعم	نعم	نعم	لا
موريتانيا	75	نعم	نعم	نعم	لا
المغرب	100	نعم	نعم	نعم	نعم
عُمان	75	نعم	نعم	نعم	لا
قطر	75	نعم	نعم	نعم	لا
المملكة العربية السعودية	100	نعم	نعم	نعم	نعم
الصومال	75	نعم	نعم	نعم	لا
السودان	75	نعم	نعم	نعم	لا
الجمهورية العربية السورية	75	نعم	نعم	نعم	لا
تونس	75	نعم	نعم	نعم	لا
الإمارات العربية المتحدة	75	نعم	نعم	نعم	لا
الضفة الغربية وقطاع غزة	75	نعم	نعم	نعم	لا
اليمن	75	نعم	نعم	نعم	لا

المصدر: Women, Business and the Law, 2020.

ملاحظة: يُستحْصَل على درجة مستوى المؤشر في العمود 1 عن طريق حساب المتوسط غير المرجَّح للأسئلة المشمولة في هذا المؤشر (الأعمدة من 2 إلى 6) وتكييف النتيجة على مقياس 100. ثم تُحسب الدرجات الإجمالية بأخذ متوسط كل مؤشر، وتكون أعلى درجة ممكنة هي 100.

ويَعرض الجدول 2 إحصاءات عن حصة الشركات المملوكة للنساء (كنسبة مئوية من كافة الشركات) بالاستناد إلى بيانات مستمَدة من مسوح المؤسسات التي يُجريها البنك الدولي. ولا تغطي مسوح المؤسسات سوى الشركات التي تضم خمسة موظفين أو أكثر في القطاع النظامي. وبالتالي، فإن الأرقام المنخفضة الواردة في الجدول 5 لا تدعو للاستغراب نظراً لميل رائدات الأعمال العربيات إلى المشاركة في أعمال تجارية غير نظامية منخفضة الإنتاجية.

وفي الوقت نفسه، يبيِّن الجدول 2 الاختلاف الكبير بين البلدان في ما يتعلق بملكية المرأة للشركات. وعلاوة على ذلك، تبرز أنماط مختلفة عند النظر في الشركات المملوكة بأغلبيتها للنساء مقابل الشركات التي في عداد مالكيها نساء. وعند التركيز على الشركات المملوكة بأغلبيتها للنساء، تحتل جيبوتي (9.97 في المائة) الصدارة، يليها لبنان (6.89 في المائة) وتونس (6.76 في المائة). والإطار القانوني لرائدات الأعمال في جيبوتي قوي للغاية، بيد أنه قد يكون لعوامل أخرى تأثير أيضاً، مثل المواقف السلبية والتمييز تجاه النساء العاملات ورائدات الأعمال. ثم إن الحصول على التمويل يشكِّل عائقاً لمعظم رائدات الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتفيد نسبة 57 في المائة من النساء غير الناشطات اقتصادياً في جيبوتي بأنهن لا يعملن بسبب المسؤوليات الأسرية والمنزلية[56]. وتأتي البلدان المتأثرة بالنزاعات مثل اليمن (حيث تبلغ حصة الشركات المملوكة بغالبيتها للنساء 1.19 في المائة فقط) والسودان (حيث تبلغ تلك النسبة 2.9 في المائة) في أسفل الترتيب. وعندما يتَّسِع نطاق التعريف ليشمل الشركات التي في عداد مالكيها نساء، تحتل تونس الصدارة (51.99 في المائة)، يليها لبنان (36.96 في المائة) والمغرب (27.12 في المائة). أما السودان (8.24 في المائة) واليمن (7.7 في المائة) فهما في أسفل القائمة.

ومع أن البيانات الواردة في الجدول 2 لا تسمح بتحديد ما يكمن وراء هذه الاختلافات، بيد أن البرامج الرامية إلى تشجيع ريادة المرأة للأعمال قد تكون أحد أسباب النجاح النسبي في تونس. وعلى سبيل المثال، استمر برنامج المشاريع النسائية من أجل الاستدامة، الذي يديره معهد التعليم الدولي وتموِّله مبادرة الشراكة الشرق أوسطية التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية، بين عامي 2012 و2018. وأتاح البرنامج التدريب على القيادة وتطوير الأعمال وقدَّم الدعم لأكثر من 3,500 امرأة تونسية في عشر مناطق. وساعد أيضاً في إطلاق أو توسيع نطاق أكثر من 650 عمل تجاري وإيجاد أكثر من 1,000 فرصة عمل في سائر أنحاء البلاد[57]. وبالمثل، يتعاون مركز الأعمال سيدي بوزيد مع برنامج "مشروعي"، وهو برنامج تقوده منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بالشراكة مع وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة والحكومة الإيطالية ومؤسسة HP. ويهدف البرنامج إلى إيجاد 6,000 فرصة عمل والوصول إلى أكثر من 25,000 من رواد الأعمال الطموحين والحاليين في تونس. وبالإضافة إلى التوجيه والتدريب على المهارات الفنية، يمكن للمشاركين الولوج إلى البرنامج المجاني عبر الإنترنت LIFE HP للمؤسسة الآنف ذكرها. ويضم هذا البرنامج 27 وحدة تفاعلية تغطي التدريب على مهارات الأعمال وتكنولوجيا المعلومات بسبع لغات[58].

وبالمثل، استفادت جيبوتي من مشروع للبنك الدولي عام 2018 يستهدف المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تقودها أو تديرها امرأة والتي تُنتج سلعاً يمكن تسويقها عبر التجارة الإلكترونية. ويهدف المشروع كذلك إلى تسهيل حصول هذه المنشآت على التمويل عبر ربطها بالمؤسسات المالية التي تقرض النساء، ولا سيّما شبكة الاعتماد على المرأة التابعة لمؤسسة التمويل الدولية. ثم إنه يرمي إلى إنشاء نظام بيئي يشجع على التجارة الإلكترونية من خلال تشخيص القيود التنظيمية واللوجستية وقيود الدفع الإلكتروني والعمل على إزالتها[59]. وإدراكاً للحاجة إلى دعم رواد الأعمال في السودان، وافق بنك التنمية الأفريقي مؤخراً على مشروع بقيمة 15 مليون دولار لدعم 570 منشأة متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة تملكها أو تقودها نساء. وستتلقى هذه المنشآت تدريباً عالي الجودة على مسائل فنية وتطوير الأعمال وتمويلاً أقصاه 11 مليون دولار[60]. إلا أن النزاع والفقر وانخفاض معدلات التعليم بين النساء (49 في المائة من الفتيات يفتقرن إلى التعليم الابتدائي) يعني أن تشجيع المرأة على ريادة الأعمال وتنمية أعمالها التجارية يمثلان تحدياً للبلد[61].

الجدول 2. حصة الشركات التي تملكها امرأة كنسبة مئوية من كافة الشركات

البلد	السنة	شركات تملكها نساء بنسبة 50 في المائة أو أكثر	شركات يملكها عددٌ من النساء (امرأة واحدة على الأقل)
جيبوتي	2013	9.97	21.08
مصر	2013	5.32	18.3
مصر	2016	4.44	23.92
الأردن	2013	3.17	14.18
لبنان	2013	6.89	36.96
موريتانيا	2014	3.4	14.96
المغرب	2013	5.05	27.12
السودان	2014	2.9	8.24
تونس	2013	6.76	51.99
دولة فلسطين	2013	3.31	11.09
دولة فلسطين	2019	2.24	9.76
اليمن	2013	1.19	7.7
المجموع		**4.73**	**21.12**

المصدر: بيانات مستمَدة من مسوح المؤسسات التي يجريها البنك الدولي وESCWA, 2020.

ويبيِّن الجدول 3 أن العمل الحر في المنطقة العربية (للنساء والرجال على حدّ سواء) أدنى بكثير من المتوسط العالمي، وأن معدلاته انخفضت بين عامي 1999 و2019 بمعدل أعلى من المتوسط العالمي.

ويشير الجدول 3 أيضاً إلى نمط مثير للاهتمام: من المرجَّح أن تعمل المرأة العربية لحسابها الخاص أكثر من الرجل العربي. ولكن حسب ما أُشير إليه في ESCWA (2019)، فإن ارتفاع معدلات العمل الحر بين النساء العربيات تدفعه ريادة الأعمال القائمة على الضرورة واختيارهن الأعمال الصغيرة وغير النظامية. ويزعم Gatti and others (2013) أنّ «رواد الأعمال ذوي الإنتاجية العالية قليلون» في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبدلاً من ذلك، «فإن الأفراد على استعداد أكبر للانخراط في العمل الحر لكسب الرزق، وإنتاجية مؤسساتهم تميل إلى أن تكون منخفضة، علماً أن العمل الحر لكسب الرزق يظل مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالفقر». وتقدِّر منظمة العمل الدولية أن غالبية العمالة (68.6 في المائة) وريادة الأعمال (90.8 في المائة) في المنطقة العربية تتمركز في الاقتصاد غير النظامي[62]. ولذلك، فإن الوضع الراهن يشكِّل عائقاً كبيراً بالنسبة إلى المرأة بسبب تقييد إمكانية الوصول إلى التمويل والخدمات والأسواق في القطاع غير النظامي، وبالتالي تظل المؤسسات غير النظامية صغيرة وغير منتِجة. وقد تختار بعض رائدات الأعمال البقاء في القطاع غير النظامي تجنباً للضرائب واللوائح، بيد أن معدلات الفقر وانعدام الأمن هي في الواقع أعلى بين المؤسسات غير النظامية[63]. ويُحدَّد في ESCWA (2020) ثلاثة تحديات رئيسية تكمن وراء الاتجاهات المعرَّف عنها في الجدولين 5 و6، ألا وهي البيئة التنظيمية؛ والبنية التحتية المالية؛ وعدم كفاية تعليم القوى العاملة.

الجدول 3. العمل الحر كنسبة من مجموع العمالة، حسب الجنس

السنة	على المستوى العالمي (رجال)	على المستوى العالمي (نساء)	على مستوى المنطقة العربية (رجال)	على مستوى المنطقة العربية (نساء)
1999	53.8	56.9	38.9	46.0
2009	51.2	52.2	33.7	42.8
2019	47.5	46.8	29.7	34.3

المصدر: منظمة العمل الدولية و2020 ,ESCWA.

البيانات والنموذج الاقتصادي القياسي

3

3. البيانات والنموذج الاقتصادي القياسي

يحدِّد الإطار المفاهيمي خمس قنوات يمكن من خلالها لامتلاك المرأة الأرض والعقارات زيادة ريادة الأعمال، هي: (1) الحصول على الائتمان والتمويل؛ (2) والدخل الإضافي؛ (3) وزيادة الاستثمار؛ (4) وتحسين المساومة داخل الأسرة المعيشية؛ (5) وتحسين الأعراف الاجتماعية. وبالاستناد إلى بيانات المسوحات الديمغرافية والصحية، يمكننا تقصي العلاقة الواسعة بين امتلاك المرأة الأرض/العقارات وريادة الأعمال، وما إذا كان امتلاكها مرتبطاً بتحسين المعايير الاجتماعية (بتحديد تعرُّض المرأة للعنف) وقدرة المرأة على المساومة داخل الأسرة المعيشية. ولا تتيح تلك البيانات معلومات لاستكشاف القنوات الثلاث الأولى، لذا فإن الفرضيات المراد فحصها هي التالية:

الفرضية الأولى:

المرأة التي تملك الأرض/العقارات تميل أكثر لتكون رائدة أعمال.

الفرضية الثانية:

للمرأة التي تملك الأرض/العقارات نفوذ أكبر في المساومة داخل الأسرة المعيشية.

الفرضية الثالثة:

المرأة التي تملك الأرض/العقارات تتعرَّض أقل من غيرها للعنف.

ألف. البيانات

يستند تحليل الاقتصاد القياسي إلى أحدث المسوحات الديمغرافية والصحية للأردن (2018-2017، تُتاح بيانات لكل من الرجال والنساء، ومصر (2014، تتوفر بيانات للنساء فحسب). وهذه المسوحات تمثيلية للأسر المعيشية على الصعيد الوطني وتوفر بيانات لطائفة واسعة من المؤشرات في مجال السكان والصحة والتغذية، وتشمل معلومات عن ملكية الأراضي والمنازل، والوضع الوظيفي، والمساومة داخل الأسرة المعيشية، والعنف مصنّفة على أساس الجنس.

1. الأردن (2018-2017) - النساء

تغطي مجموعة البيانات 14,689 امرأة متزوجة تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً. ويبيِّن الجدول 4 أن 86.3 في المائة من المجيبات لا يعملن، و12.9 في المائة يعملن لدى صاحب عمل، و0.7 في المائة يمكن تصنيفهن في خانة رائدات الأعمال (صاحبات عمل ويعملن لحسابهن الخاص).

الجدول 4. حالة العمل والتوظيف للمرأة، الأردن، 2018-2017

حالة العمل والتوظيف	العدد	النسبة المئوية
لا تعمل	12,676	86.3
عاملة	1,902	12.9
صاحبة عمل	56	0.4
تعمل لحسابها الخاص	46	0.3
فرد من الأسرة تعمل بدون أجر	5	0.0
عاملة غير مأجورة	4	0.0
المجموع	**14,689**	**100.0**

الجدول 5. امتلاك المرأة الأرض والمنزل، الأردن، 2017-2018

	الأرض		المنزل	
امتلاك الأرض/المنزل	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
لا تملك الأرض ولا المنزل	13,460	91.6	13,080	89.0
تملكها بمفردها فقط	533	3.6	814	5.5
تملكها بصورة مشتركة فقط	557	3.8	455	3.1
تملكها بمفردها وبصورة مشتركة	139	0.9	340	2.3
المجموع	**14,689**	**100.0**	**14,689**	**100.0**

كذلك، يبيِّن الجدول 5 أن قلة من النساء اللواتي جرى مقابلتهن يملكن أرضاً أو منزلاً. فأقل من 10 في المائة من النساء يملكن أرضاً (إما بمفردهن فقط، أو بصورة مشتركة فقط، أو بمفردهن وبصورة مشتركة)، و11 في المائة من النساء يملكن منزلاً (إما بمفردهن فقط، أو بصورة مشتركة فقط، أو بمفردهن وبصورة مشتركة).

2. الأردن (2017-2018) - الرجال

تغطي مجموعة البيانات 6,429 رجلاً تتراوح أعمارهم بين 15 و59 عاماً. ويبيِّن الجدول 6 أن غالبية الرجال (54.4 في المائة من المجيبين) يعملون، و6 في المائة يمكن تصنيفهم في خانة رواد الأعمال (أصحاب عمل ويعملون لحسابهم الخاص).

الجدول 6. حالة العمل والتوظيف للرجل، الأردن، 2017-2018

حالة العمل والتوظيف	العدد	النسبة المئوية
لا يعمل	2,934	45.6
عامل	3,102	48.3
صاحب عمل	170	2.6
يعمل لحسابه الخاص	213	3.3
فرد من الأسرة يعمل بدون أجر	9	0.1
عامل غير مأجور	1	0.0
المجموع	**6,429**	**100.0**

الجدول 7. امتلاك الرجل الأرض والمنزل، الأردن، 2017-2018

امتلاك الأرض/المنزل	الأرض		المنزل	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
لا يملك الأرض ولا المنزل	5,110	79.5	4,182	65.0
يملكها بمفرده فقط	1,058	16.5	2,002	31.1
يملكها بصورة مشتركة فقط	209	3.3	160	2.5
يملكها بمفرده وبصورة مشتركة	52	0.8	85	1.3
المجموع	**6,429**	**100.0**	**6,429**	**100.0**

ويبيِّن الجدول 7 أن زهاء 20 في المائة من الرجال يملكون أرضاً (16.5 في المائة يملكون أرضاً بمفردهم)، ونحو 35 في المائة من الرجال يملكون منزلاً (31 في المائة يملكون منزلاً بمفردهم).

3. مصر (2014) - النساء فحسب

تغطي مجموعة البيانات 21,762 امرأة متزوجة تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً.

ويبيِّن الجدول 8 أن 83.8 في المائة من المجيبات لا يعملن، و13.9 في المائة يعملن لدى صاحب عمل أو أحد أفراد الأسرة، و2.4 في المائة يعملن لحسابهن الخاص[64].

ويبيِّن الجدول 9 أن أقل من 2 في المائة من النساء يملكن أرضاً وأن أقل من 6 في المائة من النساء يملكن منزلاً (إما بمفردهن فقط، أو بصورة مشتركة فقط، أو بمفردهن وبصورة مشتركة).

الجدول 8. حالة العمل والتوظيف للمرأة، مصر، 2014

حالة العمل والتوظيف	العدد	النسبة المئوية
لا تعمل	18,228	83.8
تعمل لحساب أحد أفراد الأسرة	360	1.7
تعمل لحساب شخص آخر	2,645	12.2
تعمل لحسابها الخاص	529	2.4
المجموع	**21,762**	**100.0**

الجدول 9. امتلاك المرأة الأرض والمنزل، مصر، 2014

امتلاك الأرض/المنزل	الأرض		المنزل	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
لا تملك الأرض ولا المنزل	21,370	98.2	20,498	94.2
تملكها بمفردها فقط	138	0.6	578	2.7
تملكها بصورة مشتركة فقط	233	1.1	578	2.7
تملكها بمفردها وبصورة مشتركة	21	0.1	108	0.5
المجموع	**21,762**	**100.0**	**21,762**	**100.0**

باء. المواصفات التجريبية

1. المتغيّرات التابعة والنّهج التجريبي

ريادة الأعمال والعمالة: يعوّل على تحليل الانحدار لتقصي العلاقة بين امتلاك العقارات وريادة الأعمال. وفي هذا الإطار، يعرَّف متغيّران تابعان ثنائيان هما: (1) ما إذا كانت المرأة رائدة أعمال، مشروط بكونها عاملة (قيمة 1 للعاملات لحسابهن الخاص وصاحبات الأعمال؛ قيمة 0 خلاف ذلك)؛ (2) وما إذا كانت المرأة عاملة (قيمة 1 للعاملة، قيمة 0 خلاف ذلك). وتطبَّق انحدارات المربعات الصغرى العادية على نحو منفصل لكل متغيّر من المتغيّرات التابعة[65].

ومع أن هذا الإعداد الاقتصادي القياسي بسيط وواضح، فإن قرار الدخول إلى عالم ريادة الأعمال يسبقه من وجهة نظر مفاهيمية قرار الشخص في أن يكون عاملاً أم لا. وبعبارة أخرى، فإن عيّنة رائدات الأعمال التي جرى رصدها ليست عشوائية. ومن أجل تصحيح هذا التحيُّز في الانتقاء، تُطبَّق منهجية تصحيح هيكمان على الانحدار الأول، مع الأخذ في الاعتبار أن قرار الشخص بأن يكون عاملاً ليس مستقلاً عن كونه رائد أعمال بل أحد شروطه الضرورية[66].

المساومة داخل الأسرة المعيشية: يُستند إلى المعلومات التالية لتحديد مدى مشاركة المجيبات في صُنع القرار داخل الأسرة المعيشية: (1) الشخص الذي عادة ما يتخذ القرارات المتعلقة بالرعاية الصحية للمجيبة؛ (2) والشخص الذي عادة ما يتخذ القرارات المتعلقة بالمشتريات المنزلية الكبيرة؛ (3) والشخص الذي عادة ما يتخذ القرارات المتعلقة بزيارة العائلة أو الأقارب؛ (4) والشخص الذي عادة ما يتخذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف المال الذي يجنيه الزوج. ولكل متغيّر من المتغيّرات الأربعة، تُرمّز الإجابات على النحو التالي: 1، إذا اتخذت المُجيبة القرارات؛ و2، إذا اتخذت المُجيبة والزوج القرارات؛ و3، إذا اتخذ الزوج أو شخص آخر القرارات. ثم يُحسب متوسط الردود الأربعة لإنشاء مؤشر حيث تشير القِيم الدنيا إلى قوة مساومة داخل الأسر المعيشية أكثر ارتفاعاً للمستجيبة، وتشير القِيم العليا إلى قوة مساومة أكثر انخفاضاً لها.

العنف على أساس الجنس[67]**:** يُنظر في ثلاثة مؤشرات للعنف على أساس الجنس هي العنف العاطفي والعنف البدني والعنف الجنسي. ويغطي العنف العاطفي الأسئلة التالية: (1) هل سبق أن تعرَّضت للإذلال على يد زوجك؛ (2) وهل سبق أن هدّدك زوجك بالأذى؛ (3) وهل سبق أن أهانك زوجك أو جعلك تشعرين بالسوء.

ويغطي العنف البدني الأسئلة التالية: (1) هل سبق أن دفعك زوجك أو هزك بشدة أو ألقى بشيء عليك؛ (2) وهل سبق أن صفعك زوجك؛ (3) وهل سبق أن لكمك زوجك أو ضربك مستخدِماً شيئاً مؤذياً؛ (4) وهل سبق أن ركلك زوجك أو جرّك؛ (5) وهل سبق أن خنقك زوجك أو تسبَّب لك بحروق؛ (6) وهل سبق أن هدَّدك زوجك بسكين أو مسدس أو بسلاح آخر؛ (7) وهل سبق أن ألوى زوجك ذراعك أو شدّ شعرك.

ويغطي العنف الجنسي الأسئلة التالية: (1) هل سبق أن استخدم زوجك القوة البدنية لإرغامِك على ممارسة الجنس؛ (2) وهل سبق أن أجبرك زوجك على القيام بأفعال جنسية أخرى غير مرغوب فيها؛ (3) وهل سبق أن أُرْغِمْتِ باستخدام القوة البدنية على القيام بأفعال جنسية عندما لم ترغبي فيها. والسؤالان الأخيران متاحان في عيّنة النساء المصريات فحسب.

ويقيَّم تعرُّض المستجيبة للعنف الأسري خلال العام الماضي وعلى مدى حياتها. وفي ما يتعلق بتعرُّض المستجيبة للعنف الأسري على مدى حياتها، تُعطى الإجابات التي تشير إلى «أبداً» قيمة 0، وترمَّز الإجابات التي تشير إلى «أحياناً» و«غالباً» و«نعم، ولكن ليس في الأشهر الإثني عشر الماضية» و«نعم، ولكن لا معلومات عن الوتيرة في الأشهر الإثني عشر الماضية» بقيمة 1. وفي ما يتعلق بتعرُّض المستجيبة للعنف الأسري خلال العام الماضي، يرمَّز الخياران الأخيران («نعم، ولكن ليس في الأشهر الإثني عشر الماضية» و«نعم، ولكن لا معلومات عن الوتيرة في الأشهر الإثني عشر الماضية») بقيمة 0. ثم تدمَج

الاستجابات في ثلاثة متغيّرات منفصلة (تشير إلى العنف العاطفي أو البدني أو الجنسي)، وتسجَّل قيمة 1 إذا أبلغت المستجيبة عن حالة واحدة على الأقل من العنف العاطفي أو البدني أو الجنسي، وقيمة 0 خلاف ذلك. وتشير القِيم العليا إلى تعرُّض متزايد للعنف على أساس الجنس. فإذا أبلغت المستجيبة مثلاً عن تعرُّضها للصفع أو الخنق أو الحرق على يد الزوج، يسجِّل المتغيّر الذي يرصد «العنف البدني» قيمة 1، وتشير القِيم العليا إلى تفاقم العنف على أساس الجنس[68].

2. المتغيّرات المستقلة

لأغراض هذا التقرير، يؤخذ بالمتغيّريَن المستقلين الرئيسيين التاليين: (1) ما إذا كانت المرأة تملك الأرض (يساوي قيمة 1 إذا كانت تملكها إما بمفردها، أو بصورة مشتركة، أو بمفردها وبصورة مشتركة؛ وقيمة 0 خلاف ذلك)؛ (2) وما إذا كانت المرأة تملك منزلاً (يساوي قيمة 1 إذا كانت تملكه إما بمفردها، أو بصورة مشتركة، أو بمفردها وبصورة مشتركة؛ وقيمة 0 خلاف ذلك)[69].

متغيّرات التحكُّم: يؤخذ أيضاً بانحدارات التحكُّم لمجموعة من المتغيّرات المستقلة الإضافية التي قد تكون مرتبطة بامتلاك الأرض والعقارات. وهي تشمل (1) العمر والعمر التربيعي؛ (2) موقع حضري وهمي (1: حضري، 0: ريفي)؛ (3) التعليم (1 إذا كان المستجيبون قد أكملوا التعليم الثانوي وما بعده، 0 خلاف ذلك)؛ (4) مؤشر الثروة المبلَّغ عنه ذاتياً (على مقياس من 1 (الأكثر فقراً) إلى 5 (الأكثر ثراءً))؛ (5) عدد أفراد الأسرة المعيشية؛ (6) عدد الأطفال دون سن الخامسة في الأسرة المعيشية (متاح في عيّنات النساء فحسب)؛ (7) ما إذا كان للمستجيبين حساب مصرفي (1: نعم، 0: لا)؛ (8) الوضع العائلي (1 إذا كان المستجيبون متزوجين، و0 إذا كانوا أرامل أو مطلقين أو منفصلين)؛ (9) حالة العمل والتوظيف للزوج أو إذا كان رائد أعمال (البيانات الأخيرة متاحة لعيّنة النساء الأردنيات فحسب)[70].

ولمراعاة كون أنماط العمالة وريادة الأعمال (لكل من النساء والرجال) قد تدفعها عوامل إقليمية، مثل التركيز الصناعي أو الملاءمة الجغرافية للزراعة، تشمل الإنحدارات أيضاً بيانات وهمية على مستويات المناطق دون الوطنية.

3. النموذج الاقتصادي القياسي

إن النموذج الاقتصادي القياسي المستخدَم في الإنحدارات أدناه هو التالي:

$$DepVar_{i,r} = \delta_0 + \delta_1 Land_{i,r} + \delta_2 House_{i,r} + X_{i,r}\delta_3 + \gamma_r + \varepsilon_{i,r},$$

حيث لكل فرد i (امرأة أو رجل) في المنطقة دون الوطنية r، يكون $DepVar_{i,r}$ أحد المتغيّرات التابعة الأربعة (ريادة الأعمال، أو العمالة، أو المساومة داخل الأسرة المعيشية، أو العنف على أساس الجنس)؛ و$\delta 0$ هي نقطة التقاطع، و$Land_{i,r}$ هو متغيّر وهمي لما إذا كان الفرد يملك الأرض، و$House_{i,r}$ هو متغيّر وهمي لما إذا كان الفرد يملك منزلاً، و$X_{i,r}$ هي مصفوفة متغيّرات التحكُّم الموضحة أعلاه، وγ_r هي مجموعة من البيانات الوهمية على مستوى المناطق دون الوطنية، و$\varepsilon_{i,r}$ هو مصطلح الخطأ.

نتائج الدراسة

4

4. نتائج الدراسة

يَعرض هذا القسم المواضيع الرئيسية التي تنبثق عن التحليل التجريبي. وترد في المرفق 3 مناقشة فنية ومستفيضة للنتائج.

ألف. العمالة وريادة الأعمال

1. النساء الأردنيات (2017-2018) والنساء المصريات (2014)

يَعرض الجدولان 10 و11 نتائج العلاقة بين امتلاك الأرض/المنزل والعمالة في الأردن ومصر على التوالي. ويبيِّن الجدول 10 أن امتلاك الأرض، وليس المنزل، يرتبط ارتباطاً إيجابياً بعمالة المرأة في الأردن، وأن امتلاك الأرض والمنزل يرتبط ارتباطاً إيجابياً بعمالة المرأة في مصر. كذلك، تزداد فرص عمالة النساء الأكثر ثراءً واللواتي لديهن حساب مصرفي، بيد أن هذه الأنماط قد تُعزى إلى أن العمالة تضاعف الثروة وغالباً ما تستلزم فتح حساب مصرفي. أما نسبة عمالة النساء اللواتي لديهن عدد أكبر من الأطفال والمتزوجات فهي أقل، ويرجَّح أن يعود ذلك إلى المطالب الإضافية للأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير المأجورة. ويرتفع احتمال عمالة النساء ذوات التعليم العالي في مصر، ولكن ليس في الأردن.

الجدول 10. امتلاك الأرض/المنزل والعمالة، النساء الأردنيات

	(1)	(2)	(3)
	الخطأ المعياري للمعامِل	الخطأ المعياري للمعامِل	الخطأ المعياري للمعامِل
تملك أرضاً	0.021**		0.022*
	(0.010)		(0.012)
تملك منزلاً	0.001	0.008	
	(0.012)	(0.013)	
حساب مصرفي	0.363***	0.364***	0.363***
	(0.035)	(0.035)	(0.034)
الزوج مستخدَم	-0.004	-0.004	-0.004
	(0.018)	(0.018)	(0.018)
العمر	0.030***	0.030***	0.030***
	(0.004)	(0.004)	(0.004)
العمر التربيعي	-0.000***	-0.000***	-0.000***
	(0.000)	(0.000)	(0.000)
المناطق الحضرية	-0.005	-0.005	-0.005
	(0.010)	(0.010)	(0.010)
التعليم الثانوي وما بعده	-0.029	-0.029	-0.029
	(0.020)	(0.020)	(0.020)

	(1)	(2)	(3)
	الخطأ المعياري للمعامِل	الخطأ المعياري للمعامِل	الخطأ المعياري للمعامِل
مؤشر الثروة	0.017***	0.017***	0.017***
	(0.002)	(0.002)	(0.002)
متزوجة	-0.092***	-0.092***	-0.092***
	(0.016)	(0.016)	(0.016)
عدد الأطفال دون سن الخامسة	-0.008***	-0.007***	-0.008***
	(0.003)	(0.003)	(0.003)
عدد أفراد الأسرة المعيشية	-0.006	-0.006	-0.006
	(0.005)	(0.005)	(0.005)
	(0.005)	(0.005)	(0.004)
نقاط التقاطع	-0.255***	-0.254***	-0.255***
	(0.053)	(0.053)	(0.053)
عدد النساء اللواتي شملتهن الدراسة	14,689	14,689	14,689
معامِل ارتباط مربع	0.225	0.225	0.225

ملاحظة: *** p<0.01، و** p<0.05، و* p<0.1، علماً أن p هي القيمة الاحتمالية.

الجدول 11. امتلاك الأرض/المنزل والعمالة، النساء المصريات

	(1)	(2)	(3)
	الخطأ المعياري للمعامِل	الخطأ المعياري للمعامِل	الخطأ المعياري للمعامِل
تملك أرضاً	0.043**		0.061***
	(0.017)		(0.011)
تملك منزلاً	0.045**	0.052***	
	(0.019)	(0.016)	
حساب مصرفي	0.089***	0.090***	0.090***
	(0.008)	(0.008)	(0.008)
العمر	0.026***	0.026***	0.026***
	(0.003)	(0.003)	(0.003)
العمر التربيعي	-0.000***	-0.000***	-0.000***
	(0.000)	(0.000)	(0.000)

	(1)	(2)	(3)
	الخطأ المعياري للمعامِل	الخطأ المعياري للمعامِل	الخطأ المعياري للمعامِل
المناطق الحضرية	-0.003	-0.003	-0.003
	(0.002)	(0.003)	(0.002)
التعليم الثانوي وما بعده	0.075***	0.076***	0.075***
	(0.003)	(0.003)	(0.003)
مؤشر الثروة	0.015***	0.014***	0.014***
	(0.004)	(0.004)	(0.004)
متزوجة	-0.089***	-0.089***	-0.097***
	(0.025)	(0.025)	(0.024)
عدد الأطفال دون سن الخامسة	0.004***	0.004***	0.004***
	(0.001)	(0.001)	(0.001)
عدد أفراد الأسرة المعيشية	-0.003	-0.003	-0.003
	(0.004)	(0.004)	(0.004)
نقاط التقاطع	-0.436***	-0.434***	-0.425***
	(0.036)	(0.034)	(0.039)
عدد النساء اللواتي شملتهن الدراسة	20,688	20,688	20,688
معامِل ارتباط مربع	0.056	0.056	0.055

ملاحظة: *** p<0.01، و** p<0.05، و* p<0.1، علماً أن p هي القيمة الاحتمالية.

ومن الجدير بالذكر أن المرأة التي تملك الأرض في الأردن، والأرض أو منزلاً في مصر، تميل لتكون رائدة أعمال (الجدولان 12 و13). ولكن للأسف، لا تجيز البيانات تحديد سبب هذه النتيجة بالضبط. وحسب ما ورد في القسم الأول (الإطار المفاهيمي)، قد تُستخدم الأرض كضمانات للحصول على قروض أعمال. وقد يُستفاد من الأرض باختيارها موقعاً لإنشاء الأعمال التجارية، المكتبية منها أو الزراعية. والمرأة المتزوجة من رائد أعمال تميل أكثر لريادة الأعمال[71]، ويُعزى ذلك على الأرجح لعمل الزوجين في شركات مملوكة للعائلة. والمرأة التي تعيش في المناطق الحضرية أكثر ميلاً لأن تكون رائدة أعمال في الأردن، ولكنها أقل ميلاً لأن تكون رائدة أعمال في مصر. والمثير للدهشة أن الثروة لا ترتبط بريادة الأعمال في أي من البلدين، مما قد يشير إلى أن المرأة لا تتحكم في موارد الأسرة المعيشية وبالتالي يتعذّر عليها استخدامها لمباشرة عمل تجاري أو تنميته. ويتوافق هذا التفسير مع التحليل اللاحق الذي يبيِّن ارتباط الثروة وريادة الأعمال ارتباطاً إيجابياً في عيّنة الرجال الأردنيين.

ولا يبدو أن التعليم أو عدد الأطفال يؤثران على قرار المرأة في أن تكون رائدة أعمال في الأردن، ويرتبط التعليم سلباً بريادة الأعمال في مصر. ومن جهة أخرى، لا يبدو أن امتلاك حساب مصرفي يشجع ريادة الأعمال في الأردن. وقد يتسق نمط التعليم، إلى جانب التأثير غير المُشجِّع/عدم وجود أثر لملكية الحسابات المصرفية، مع انتشار الأعمال التجارية غير النظامية أو الزراعية التي تتطلب قدراً أقل من المهارات المتخصِّصة.

الجدول 12. امتلاك الأرض/المنزل وريادة الأعمال، النساء الأردنيات

	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	
	الخطأ المعياري للمعامِل	الخطأ المعياري للمعامِل	الخطأ المعياري للمعامِل	تصحيح هيكمان	تحيُّز الإنتقاء	نسبة ميلز
تملك أرضاً	0.050**		0.050**	0.048**	0.113*	
	(0.021)		(0.022)	(0.023)	(0.066)	
تملك منزلاً	0.002	0.015*		-0.001	0.040	
	(0.008)	(0.009)		(0.022)	(0.061)	
حساب مصرفي	-0.112***	-0.110***	-0.112***	0.319***	1.635***	
	(0.016)	(0.015)	(0.016)	(0.068)	(0.041)	
الزوج رائد أعمال	0.124***	0.128***	0.123***	0.125***		
	(0.031)	(0.034)	(0.031)	(0.017)		
العمر	-0.001	-0.001	-0.001	0.073***	0.279***	
	(0.011)	(0.011)	(0.011)	(0.015)	(0.024)	
العمر التربيعي	0.000	0.000	0.000	-0.001***	-0.004***	
	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)	
المناطق الحضرية	0.025*	0.026**	0.025*	-0.011	-0.124***	
	(0.013)	(0.013)	(0.013)	(0.018)	(0.047)	
التعليم الثانوي وما بعده	0.011	0.012	0.011	0.040	0.066	
	(0.034)	(0.035)	(0.034)	(0.031)	(0.077)	
مؤشر الثروة	-0.004	-0.003	-0.004	0.000	0.016	
	(0.008)	(0.008)	(0.008)	(0.006)	(0.017)	
متزوجة	(أسقط)	(أسقط)	(أسقط)	(أسقط)	3.765***	
					(0.504)	
عدد الأطفال دون سن الخامسة	0.009	0.009	0.009	-0.011	-0.003	
	(0.016)	(0.016)	(0.017)	(0.008)	(0.022)	
عدد أفراد الأسرة المعيشية	0.003	0.003	0.003	-0.013***	-0.052***	
	(0.002)	(0.002)	(0.002)	(0.005)	(0.011)	
الزوج مستخدَم					2.596***	
					(0.294)	
معامِل لامدا						0.336***
						(0.054)
نقاط التقاطع	0.011	0.021	0.011	-1.833***	-12.798	
	(0.254)	(0.242)	(0.253)	(0.350)		
عدد النساء اللواتي شملتهن الدراسة	1,482	1,482	1,482	14,158		
معامِل ارتباط مربع	0.113	0.109	0.113			

ملاحظة: *** p<0.01، و** p<0.05، و* p<0.1، علماً أن p هي القيمة الاحتمالية.

الجدول 13. امتلاك الأرض/المنزل وريادة الأعمال، النساء المصريات، 2014

	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	
	الخطأ المعياري للمعامِل	الخطأ المعياري للمعامِل	الخطأ المعياري للمعامِل	تصحيح هيكمان	تحيُّز الإنتقاء	نسبة ميلز
تملك أرضاً	0.035**		0.062**	-0.126	0.103	
	(0.018)		(0.029)	(0.251)	(0.078)	
تملك منزلاً	0.065**	0.072**		-0.239	0.142***	
	(0.030)	(0.034)		(0.233)	(0.046)	
حساب مصرفي	0.027	0.028	0.030	-0.512	0.277***	
	(0.018)	(0.019)	(0.020)	(0.402)	(0.036)	
العمر	0.021**	0.021**	0.021*	-0.305	0.151***	
	(0.010)	(0.010)	(0.011)	(0.238)	(0.012)	
العمر التربيعي	-0.000*	-0.000*	-0.000*	0.003	-0.002***	
	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.003)	(0.000)	
المناطق الحضرية	-0.060***	-0.060***	-0.061***	0.153	-0.083**	
	(0.010)	(0.011)	(0.011)	(0.160)	(0.035)	
التعليم الثانوي وما بعده	-0.183***	-0.182***	-0.183***	-0.913*	0.359***	
	(0.018)	(0.017)	(0.018)	(0.546)	(0.028)	
مؤشر الثروة	-0.004	-0.005	-0.004	-0.185	0.083***	
	(0.003)	(0.003)	(0.003)	(0.128)	(0.013)	
متزوجة	-0.087***	-0.088***	-0.100***	0.472	-0.283***	
	(0.030)	(0.030)	(0.032)	(0.420)	(0.042)	
عدد الأطفال دون سن الخامسة	0.004	0.004	0.005	-0.047	0.023	
	(0.005)	(0.005)	(0.005)	(0.057)	(0.015)	
عدد أفراد الأسرة المعيشية	-0.002	-0.002	-0.003	0.043	-0.020***	
	(0.007)	(0.007)	(0.007)	(0.038)	(0.006)	
معامِل لامدا						-2.574
						(1.881)
نقاط التقاطع	-0.033	-0.029	-0.010	10.795	-4.190***	
	(0.113)	(0.112)	(0.121)	(7.854)	(0.213)	
عدد النساء اللواتي شملتهن الدراسة	3,414	3,414	3,414	20,689		
معامِل ارتباط مربع	0.085	0.085	0.083			

ملاحظة: *** p<0.01، و** p<0.05، و* p<0.1، علماً أن p هي القيمة الاحتمالية.

2. الرجال الأردنيون (2017-2018)

يبيِّن الجدول 14 أن الرجال الأردنيين الذين يملكون الأرض هم أقل احتمالاً لأن يكونوا موظفين مقارنة بأولئك الذين لا يملكونها. وتتناقض هذه النتيجة مع النمط المحدَّد للمرأة المصرية والأردنية، حيث ترتبط ملكية الأرض ارتباطاً إيجابياً بالعمالة. ولعل أحد الاحتمالات أن الرجل يبيع الأرض لتغطية نفقات المعيشة وغيرها من النفقات. وبالرغم من عدم وجود بيانات للتحقُّق من هذه الفرضية، فإن الجدول 14 يبيِّن أيضاً أن الرجال الأكثر ثراء هم أقل احتمالاً لأن يكونوا موظفين، وهو ما يتسق مع الفكرة القائلة بأن الزيادة في الأصول تقلص نسبة العمالة بين الرجال. ويزيد احتمال عمالة الرجل المتزوج، بينما للعمر تأثير على شكل حرف U مقلوب على التوظيف. وينخفض احتمال عمالة الرجل مع ارتفاع عدد أفراد أسرته المعيشية.

وعلى غرار المرأة الأردنية، فإن الرجل الأردني الذي يملك الأرض أكثر ميلاً لأن يكون رائد أعمال (الجدول 15). وإن لم يكن من علاقة واضحة بين الثروة وريادة المرأة للأعمال في الأردن، بيد أنه يرجَّح أن يكون الرجال الأكثر ثراءً رواد أعمال. وعلى النحو المبيَّن أعلاه، قد تكون سيطرة الرجل أكبر على ثروة الأسرة المعيشية، مقارنة بالمرأة، مما يتيح له استخدامها لمباشرة أعمال تجارية أو للتعويض عن خسارة الدخل المتصلة بريادة الأعمال. وترتبط ملكية حساب مصرفي ارتباطاً سلبياً بريادة الأعمال في عيّنة الرجال، وقد يُعزى ذلك إلى كون غالبية الأعمال التجارية المشمولة في العيّنة أعمالاً غير نظامية (بالرغم من أن البيانات لا تسمح بالتمييز بين النظامية منها وغير النظامية). ويزيد احتمال أن يكون الرجل المتزوج رائد أعمال، وتنخفض ريادة الأعمال مع تقدّم العمر مما يُظهر تأثيراً على شكل حرف U.

الجدول 14. امتلاك الأرض/المنزل والعمالة، الرجال الأردنيون

	(1)	(2)	(3)
	الخطأ المعياري للمعامِل	الخطأ المعياري للمعامِل	الخطأ المعياري للمعامِل
يملك أرضاً	-0.035***		-0.043***
	(0.013)		(0.008)
يملك منزلاً	-0.015	-0.028	
	(0.030)	(0.026)	
حساب مصرفي	0.245***	0.245***	0.244***
	(0.019)	(0.019)	(0.021)
العمر	0.086***	0.086***	0.086***
	(0.006)	(0.006)	(0.006)
العمر التربيعي	-0.001***	-0.001***	-0.001***
	(0.000)	(0.000)	(0.000)
المناطق الحضرية	0.008	0.010	0.009
	(0.016)	(0.016)	(0.015)
التعليم الثانوي وما بعده	-0.017	-0.017	-0.018
	(0.018)	(0.018)	(0.018)
مؤشر الثروة	-0.017***	-0.017***	-0.017***
	(0.005)	(0.005)	(0.006)
متزوج	0.207***	0.207***	0.204***
	(0.026)	(0.026)	(0.020)
عدد أفراد الأسرة المعيشية	-0.004**	-0.004**	-0.004**
	(0.002)	(0.002)	(0.002)
نقاط التقاطع	-1.046***	-1.053***	-1.046***
	(0.100)	(0.102)	(0.100)
عدد الرجال الذين شملتهم الدراسة	6,429	6,429	6,429
معامِل ارتباط مربع	0.368	0.368	0.368

ملاحظة: *** p<0.01، و** p<0.05، و* p<0.1، علماً أن p هي القيمة الاحتمالية.

الجدول 15. امتلاك الأرض/المنزل وريادة الأعمال، الرجال الأردنيون

	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	
	الخطأ المعياري للمعامِل	الخطأ المعياري للمعامِل	الخطأ المعياري للمعامِل	تصحيح هيكمان	تحيُّز الإنتقاء	نسبة ميلز
يملك أرضاً	0.052***		0.064***	0.057***	-0.131**	
	(0.015)		(0.015)	(0.015)	(0.061)	
يملك منزلاً	0.023	0.041***		0.015	0.062	
	(0.014)	(0.016)		(0.014)	(0.059)	
حساب مصرفي	-0.071**	-0.072**	-0.068**	-0.130***	0.922***	
	(0.035)	(0.035)	(0.034)	(0.031)	(0.043)	
العمر	-0.010*	-0.010*	-0.010*	-0.019*	0.280***	
	(0.006)	(0.006)	(0.006)	(0.011)	(0.011)	
العمر التربيعي	0.000**	0.000**	0.000***	0.000**	-0.004***	
	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)	
المناطق الحضرية	0.005	0.001	0.003	0.016	0.030	
	(0.020)	(0.020)	(0.019)	(0.014)	(0.049)	
التعليم الثانوي وما بعده	-0.041	-0.045	-0.040	-0.027	0.0124**	
	(0.031)	(0.032)	(0.032)	(0.019)	(0.060)	
مؤشر الثروة	0.023***	0.024***	0.024***	0.020***	-0.036**	
	(0.002)	(0.002)	(0.002)	(0.005)	(0.015)	
متزوج	0.048***	0.048***	0.054***	-0.001	0.599***	
	(0.010)	(0.010)	(0.010)	(0.023)	(0.063)	
عدد أفراد الأسرة المعيشية	0.002	0.002	0.002	0.005*	-0.030***	
	(0.002)	(0.003)	(0.003)	(0.003)	(0.009)	
معامِل لامدا						-0.100
						(0.066)
نقاط التقاطع	0.128	0.135	0.125	0.400	-4.828***	
	(0.104)	(0.108)	(0.103)	(0.244)	(0.217)	
عدد الرجال الذين شملتهم الدراسة	3,495	3,495	3,495		6,429	
معامِل ارتباط مربع	0.073	0.071	0.072			

ملاحظة: *** p<0.01، و** p<0.05، و* p<0.1، علماً أن p هي القيمة الاحتمالية.

باء. المساومة داخل الأسرة المعيشية والعنف على أساس الجنس

تتقصى الجداول من جدول المرفق 2.1 إلى جدول المرفق 8.1 العلاقة بين امتلاك الأرض/المنزل والمساومة داخل الأسرة المعيشية والعنف على أساس الجنس. وعموماً، تشير النتائج إلى أن امتلاك الأرض/المنزل يؤثر بطُرق مختلفة على قدرة المرأة على المساومة وتعرُّضها للعنف في الأردن ومصر.

ففي عيّنة النساء الأردنيات، لا يؤدي امتلاك الأرض/المنزل إلى تحسين قدرة المرأة على المساومة ولا يحدّ من تعرُّضها للعنف. ويبيِّن جدول المرفق 2.1

عدم ارتباطه بقدرة المرأة على المساومة داخل الأسرة المعيشية. وبالمثل، يبيِّن جدول المرفق 4.1 وجدول المرفق 5.1 عدم ارتباطه بتعرُّض المرأة للعنف العاطفي والبدني والجنسي (على الإطلاق أو في العام الماضي). ويبيِّن جدول المرفق 5.1 أن امتلاك الرجل الأرض/المنزل لا يرتبط بارتفاع قدرة المرأة على المساومة داخل الأسرة المعيشية.

أما في ما يتعلق بالنساء المصريات، فإن امتلاك الأرض/المنزل يعزِّز قدرة المرأة على المساومة داخل الأسرة المعيشية، ولكن لا يبدو أنه يرتبط بتعرُّضها للعنف. ويبيِّن جدول المرفق 6.1 أن المرأة المصرية التي تملك منزلاً أو أرضاً لديها قدرة أقوى على المساومة داخل الأسرة المعيشية. وبالمثل، فإن امتلاك المرأة الأرض/المنزل يخفض من احتمال تعرُّضها للعنف (على الإطلاق)، مع أن المعامِلات ليست مقدَّرة دائماً بدقة (جدول المرفق 7.1).

جيم. تقييم النتائج في سياق عالمي

إن المعلومات المتوفرة من حول العالم تفيد إلى حدّ كبير بأن امتلاك الأرض/المنزل يزيد من عمالة المرأة وريادتها الأعمال. وتتناقض معظم الأدلّة مع النتائج التي توصَّل إليها هذا التقرير، فهي تشير إلى أن امتلاك المرأة الأرض والعقارات يعزِّز قدرتها على المساومة ويقلِّل من احتمال تعرُّضها للعنف. غير أن دراسة Anderson and Genicot (2014)، التي خلُصت إلى أن إصلاح قانون الميراث في الهند زاد من العنف على أساس الجنس وكثَّف النزاعات داخل الأسر المعيشية، تحاكي جزئياً نتائج هذا التقرير.

وتفيد غالبية الدراسات بأنّ منح المرأة حقّ التملك يمكِّنها ويعزِّز استقلاليتها والمساواة بين الجنسين. وقد تعمَّق مؤلفون عديدون في الأثر الذي ترتب عن قانون الخلافة الهندوسي في الهند[72]. وأثبت Heath and Tan (2019) أن هذا القانون حسَّن استقلالية المرأة داخل الأسرة المعيشية وزاد من عرض العمالة، لا سيّما في الوظائف عالية الأجر. ووجد Roy (2015) وDeininger and others (2013) أنه عزَّز إمكانية حصول الفتيات على التعليم. وفي المقابل، توصَّل Rosenblum (2015) إلى خلاصة مفادها أن قانون الخلافة الهندوسي تسبَّب في زيادة معدلات وفيات الأطفال الإناث. وعزا ذلك إلى انخفاض استثمار الوالدين في صحة بناتهم، بخاصة أولئك الذين يفضلون نقل أملاكهم إلى أبنائهم.

ويستكشف Carranza (2012) آثار إصلاح أُجري عام 1994 في إندونيسيا عُدِّلت بموجبه قاعدة الاستبعاد من الميراث للمسلمين وأجاز للبنات استبعاد الأقارب الذكور للمتوفى. وقبل الإصلاح، لربما كان تفضيل الأبناء الذكور والخصوبة العالية بين الأزواج المسلمين ناجمَين عن حوافز لاستبعاد الأسرة الموسَّعة من توزيع الميراث. وبعد الإصلاح، قلَّل الأزواج المسلمون الإندونيسيون من استخدام قواعد وقف الخصوبة المتحيِّزة للأبناء. وبالمثل، يُستكشف في Harari (2019) نتائج إصلاح قانوني في كينيا أعطى المرأة والرجل في عام 1981 حقوقاً متساوية في الميراث، وعُدِّل القانون ذو الصلة في عام 1990 بما يجيز للمسلمين اللجوء إلى الشريعة الإسلامية. وخلُصت الدراسة إلى أن النساء اللواتي تأثرن بالإصلاح أكثر تعليماً، وأقل عُرضة للخضوع إلى تشويه الأعضاء التناسلية، وأكثر احتمالاً لتلقي الرعاية السابقة للولادة، وأكثر ميلاً إلى تأخير الزواج وإنجاب الأطفال. كذلك، تميل تلك النساء إلى المشاركة أكثر في القرارات الأسرية، مما يشير إلى تحسُّن القدرة على المساومة باعتبارها القناة الرئيسية. وتتوافق هذه النتائج مع الدراسات التي نوقشت في الإطار المفاهيمي (مع التركيز على نيبال وفيتنام) والتي وجدت أن المرأة التي تملك أرضاً تقدر على المساومة أكثر من غيرها في ما يتعلق برعايتها الصحية، ومشترياتها المنزلية الرئيسية، وزيارات الأسرة أو الأقارب. كذلك، فإن معدلات الخصوبة أقل وفرص الحركة أعلى في صفوف النساء اللواتي يملكن الأرض، ناهيك عن انخفاض معدل العنف الأسري[73].

وفي المقابل، لا تجد دراسة Bahrami-Rad (2021) أن امتلاك العقارات مرتبط بنتائج إيجابية للمرأة في الهند. فالحجة الرئيسية التي تدفع بها هذه الدراسة هي أنه عندما ترث المرأة الأرض أو العقارات، فمن الأرجح أن يرتب أقاربها الذكور زواجها داخل

المجتمع ذاته لتجنُّب تقسيم الأرض. ويستتبع ترتيب زواج المرأة التحكُّم في علاقاتها وحركتها، مما يؤثر سلباً على مشاركتها الاقتصادية. وبالتعويل على قانون الخلافة الهندوسي والأدلّة من إندونيسيا، يستنتج المؤلف أن ميراث الإناث يؤدي إلى انخفاض مشاركتهن الاقتصادية، وارتفاع معدل انتشار زيجات أبناء العم والزيجات المدبَّرة، ناهيك عن انخفاض معدلات المشاركة الاقتصادية للمرأة والعلاقات قبل الزواج. واتساقاً مع نتائج هذا التقرير المتصلة بالرجال الأردنيين، أفادت الدراسة أيضاً أن ميراث الذكور يرتبط بزيادة العمل الحر وانخفاض معدلات العمالة في القطاع الخاص/العام في عيّنة الرجال. غير أنها لم تجد أي أثر لميراث المرأة على عمالتها أو عملها لحسابها الخاص.

دال. التحقُّق من صحة النتائج

تتحقَّق الجداول من جدول المرفق 1.3 إلى جدول المرفق 3.3 في المرفق 3 من صحة النتائج التي جرى التوصل إليها باستخدام المقاربة المفضَّلة في Oster (2019). أما الاستنتاج الرئيسي من هذه الجداول فهو أن نتائج ريادة الأعمال في عيّنات النساء متينة وبالتالي من المرجَّح أن تكون سببية، بينما هذا الاستنتاج أكثر تحفظاً في عيّنة الرجال.

النتائج والتوصيات السياساتية

5

5. النتائج والتوصيات السياساتية

ينظر هذا التقرير في كيفية تأثير امتلاك الأرض/المنزل على ريادة المرأة للأعمال في المنطقة العربية، مع التركيز الخاص على الأردن ومصر. ويضع أولاً إطاراً مفاهيمياً يعرِّف خمس آليات محدَّدة وراء هذه العلاقة هي: (1) الحصول على الائتمان والتمويل؛ (2) والدخل الإضافي؛ (3) وزيادة الاستثمار؛ (4) وتحسين المساومة داخل الأسرة المعيشية؛ (5) وتحسين الأعراف الاجتماعية. ثم يستند التقرير إلى بيانات المسوحات الديمغرافية والصحية للأردن (2017-2018) ومصر (2014) لاختبار بعض هذه الآليات والتحقُّق من صحة النتائج باستخدام المقاربة المفضَّلة في Oster (2019). ويقدّم التحليل أدلّة قوية يرجَّح أن تكون سببية على أن امتلاك الأرض/المنزل يزيد من عمالة المرأة وريادتها الأعمال في كل من الأردن ومصر، في حين أنه يقلِّل من عمالة الرجل ويزيد من ريادته الأعمال في الأردن. غير أن الأدلّة محدودة على أن امتلاك الأرض/المنزل يعزِّز قدرة المرأة على المساومة داخل الأسرة المعيشية أو يقلِّل من تعرُّضها للعنف.

ويخلُص استعراض أُجري مؤخراً للأدلّة المتاحة بشأن الصلة بين حقوق المرأة في ملكية الأراضي وتمكينها إلى أن البيانات المتعلقة بتلك الحقوق نادرة، وأنه يصعُب فهم العلاقات الرئيسية التي تربط بينها. كذلك، يشير التقييم إلى عدد من الشواغل المتعلقة بالبيانات الحالية من حيث (1) تجاهل دقائق نُظُم الحقوق المتعلقة بالأراضي؛ (2) وقياس تلك الحقوق على مستوى الأسرة المعيشية؛ (3) وعدم إيلاء الاعتبار الكافي لأدوار كل من المرأة والرجل في المجتمع؛ (4) وندرة البحوث من الدول غير الأفريقية. وللعديد من الدراسات قيود مثل الحجم الصغير للعيّنات، وعدم كفاية مجموعات الضبط، وعدم الاهتمام بالتداخل وتحيُّز الإنتقاء، واحتمال تحيُّز الاستجابة في المسائل ذات الصلة بالعنف الأسري والتمكين. أما التقييمات الدقيقة للمبادرات التي عزَّزت حقوق المرأة في ملكية الأراضي فهي محدودة للغاية[74]. ومن ثمّ لا بدّ أن ينصبّ تركيز الأعمال المقبلة على جمع البيانات، النوعية منها أو الكمية، التي تتيح فحص القنوات الكامنة وراء أهمية امتلاك الأرض/العقارات لريادة الأعمال النسائية. وتُجَمَّع هذه البيانات إما عن طريق المسوحات على المستوى الفردي، أو عن طريق مجموعات التركيز التي تضم رواد أعمال، نساءً ورجالاً، من المنطقة العربية. كذلك، فإن تفحُّص الدعاوى القضائية التي رفعتها نساء للطعن في قرارات الميراث أو تقسيم الأراضي من شريحة واسعة من البلدان العربية قد يتيح أيضاً معلومات مهمة. وعليه، من الضرورة بمكان فهم الآليات المحدَّدة الكامنة وراء العلاقة بين امتلاك الأرض/العقارات وريادة الأعمال بغية تصميم السياسات المناسبة.

وتقوم الحاجة أيضاً إلى مزيد من البيانات والدراسات لفهم الروابط بين عدم النشاط الاقتصادي للمرأة، وريادة الأعمال القائمة على الضرورة، وريادة الأعمال القائمة على الفرص. فنسبة عالية من النساء في المنطقة العربية يصبحن غير ناشطات اقتصادياً بعد الزواج بسبب متطلبات العمل المنزلي، أو الانتقال إلى ريادة الأعمال القائمة على الضرورة. وتشهد المناطق الريفية خصوصاً مستويات عالية من عدم النشاط الاقتصادي والعمالة غير النظامية بين صفوف النساء. وعلاوة على ذلك، تتركّز النساء العاملات إلى حدّ كبير في القطاع العام. وتثير هذه الخصائص التي تتفرد بها كل منطقة عدداً من علامات الاستفهام. كيف تتخذ المرأة قرارات بشأن دخولها سوق العمل وهل ستصبح رائدة أعمال؟ وما هي القيود الرئيسية التي تؤثر عليها، بما فيها القيود الاجتماعية والثقافية والاقتصادية؟ وهل يمكن لامتلاك الأرض والعقارات تخفيف هذه القيود أو الحدّ منها؟ ولماذا تختار المرأة العربية المتزوجة والمثقفة من الطبقة الوسطى عدم النشاط الاقتصادي عوضاً عن العمالة أو فرص ريادة الأعمال؟ وتدعو الحاجة إلى بيانات وبحوث مستفيضة للإجابة عن هذه الأسئلة الهامة، إذا ما أُريد وضع سياسات مناسبة لتحسين امتلاك المرأة الأرض والعقارات وتشجيع ريادة المرأة للأعمال في المنطقة

العربية. كذلك، لا بدّ من جمع بيانات عن التقاطعية، مثل الإعاقة ومكان المنشأ.

ومن شأن الأدلّة الجديدة والقوية بشأن الروابط بين امتلاك المرأة الأرض والعقارات وريادة الأعمال أن تؤدي إلى بلورة سياسات جديدة ومحسنة. وبإمكان الحكومات أن تعمل مع المنظمات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، والتجمعات الريفية، والقطاع الخاص لتصميم هذه السياسات. فتتعاون الحكومات والمصارف مثلاً لتمكين رائدات الأعمال من الحصول على قروض بقدر أدنى من شروط ضمان الأرض. وفي موريشيوس، يمكن للمرأة حالياً الحصول على تمويل يصل إلى 300,000 روبية موريشيوسية (حوالى 8,000 دولار) بدون ضمانات. وفي السابق، كان لزاماً على المرأة تقديم ضمانات للقروض الصغيرة التي لا تتجاوز قيمتها 50,000 روبية موريشيوسية، مما كان يشكّل عقبة أمام النساء اللواتي يعشن في فقر ويستأجرن منزلاً[75]. وتشمل الحلول البديلة التقييم الائتماني النفسي كما في تنزانيا وزيمبابوي ومدغشقر وإثيوبيا، وغيرها من البلدان. ويُسترشد بهذا النوع من التقييم لتوقُّع أداء القروض بما يتجاوز الخصائص الديمغرافية الأساسية، ناهيك عن استكماله المصادر التقليدية للبيانات بغية التنبؤ بمخاطر الائتمان في البيئات الشحيحة بالمعلومات[76]. وبالمثل، قد تقدّم المرأة حلولاً مبتكرة لريادة الأعمال في المجالات التي تتمتّع فيها بمعرفة وخبرة أوسع مقارنة بالرجل، مثل رعاية الأطفال أو الزراعة أو الحرفة أو المنظمات المجتمعية. ويمكن للبرامج الخاصة التي يشترك بتصميمها القطاعان الخاص والعام أن تحتضن الأعمال التجارية النسائية وتُدرِب رائدات الأعمال في هذه القطاعات المستهدفة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للقيود المفروضة على المرأة في المناطق الريفية والفرص المتاحة لها.

إن استبعاد المرأة من امتلاك الأرض والعقارات يؤثر على الإنصاف والمساواة على حدّ سواء. ويشير هذا التقرير إلى أن فرص المرأة في ريادة الأعمال تقلّ عندما لا تتمكن من الحصول على العقارات أو الأراضي. وعلى نحو ما نوقش في المقدّمة، يترتب عن الحدّ من عمالة المرأة وريادتها الأعمال عواقب اقتصادية هائلة على المرأة نفسها وأسرتها والمجتمع ككل. وقد يُستفاد من الجماعات الدينية، خصوصاً في حملاتها المتعلقة بموقف الدين من حقّ المرأة في الحصول على حصصها القانونية من الميراث. ومن شأن الأدلّة الإضافية أن تسلّط الضوء على مدى ملاءمة السياسات الرامية إلى تشجيع ريادة المرأة للأعمال في المنطقة العربية، مثل برامج التدريب والتشبيك، وبرامج الائتمان المخصَّصة لرائدات الأعمال (مثل قروض بقدر أدنى من الشروط)، وتغيير التحيُّزات غير الواعية إزاء رائدات الأعمال، وتزويد النساء بحوافز لاكتساب العلم في المجالات التي يزداد عليها الطلب، مثل العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات[77].

المرفق 1. جداول إضافية

جدول المرفق 1-1 الإحصاء الوصفي الرئيسي للمتغيّرات المستقلة

	النساء المصريات (2014)		النساء الأردنيات (2018-2017)		الرجال الأردنيون (2018-2017)	
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
المتغيّر	المتوسّط	المتغيّر المستقل	المتوسّط	المتغيّر المستقل	المتوسّط	المتغيّر المستقل
المرأة مستَخدَمة	0.16	0.37	0.14	0.34	0.54[أ]	0.5[أ]
رائدة أعمال	0.15	0.36	0.05	0.22	0.11[أ]	0.31[أ]
تملك/يملك أرضاً	0.02	0.13	0.08	0.28	0.21	0.4
تملك/يملك منزلاً	0.06	0.23	0.11	0.31	0.35	0.48
حساب مصرفي	0.08	0.27	0.17	0.38	0.45	0.5
الزوج رائد أعمال	غير متوفر	غير متوفر	0.14	0.34		
العمر	33.02	8.42	34.5	8.53	31.78	12.32
المناطق الحضرية	0.44	0.5	0.8	0.4	0.79	0.41
التعليم الثانوي وما بعده	0.68	0.47	0.88	0.32	0.9	0.3
مؤشر الثروة	3.14	1.44	2.5	1.3	2.74	1.36
متزوجة/متزوج	0.94	0.24	0.93	0.25	0.49	0.5
عدد الأطفال دون سن الخامسة	0.89	0.97	0.87	0.99		
عدد أفراد الأسرة المعيشية	5.06	2.4	5.47	2.18	5.88	2.15
العنف العاطفي (على الإطلاق)	0.75	0.43	0.62	0.49		
العنف البدني (على الإطلاق)	0.77	0.42	0.6	0.49		
العنف الجنسي (على الإطلاق)	0.7	0.46	0.04	0.19		
مؤشر المساومة للأسرة المعيشية	2.14	0.4	2.04	0.36	1.72	0.47
العنف العاطفي (العام الماضي)	0.73	0.44	0.6	0.49		
العنف البدني (العام الماضي)	0.73	0.44	0.58	0.49		
العنف الجنسي (العام الماضي)	0.7	0.46	0.03	0.16		

أ يشير إلى الرجل المستَخدَم ورائد الأعمال في العمودين 5 و6.

النساء الأردنيات

جدول المرفق 1-2 امتلاك الأرض/المنزل والمساومة داخل الأسرة المعيشية

	الخطأ المعياري للمعامِل	الخطأ المعياري للمعامِل	الخطأ المعياري للمعامِل
تملك أرضاً	-0.031		-0.033
	(0.020)		(0.024)
تملك منزلاً	-0.006	-0.015	
	(0.014)	(0.017)	
حساب مصرفي	-0.066***	-0.067***	-0.066***
	(0.012)	(0.012)	(0.012)
الزوج رائد أعمال	0.020**	0.019**	0.020**
	(0.009)	(0.009)	(0.009)
العمر	-0.016***	-0.016***	-0.016***
	(0.002)	(0.002)	(0.002)
العمر التربيعي	0.000***	0.000***	0.000***
	(0.000)	(0.000)	(0.000)
المناطق الحضرية	0.029	0.030	0.029
	(0.025)	(0.025)	(0.026)
التعليم الثانوي وما بعده	-0.075***	-0.075***	-0.075***
	(0.021)	(0.020)	(0.021)
مؤشر الثروة	-0.011***	-0.011***	-0.011***
	(0.002)	(0.002)	(0.002)
عدد الأطفال دون سن الخامسة	0.015***	0.015***	0.015***
	(0.004)	(0.004)	(0.004)
عدد أفراد الأسرة المعيشية	0.009***	0.009***	0.009***
	(0.001)	(0.001)	(0.001)
	(0.003)	(0.003)	(0.004)
نقاط التقاطع	2.421***	2.420***	2.422***
	(0.028)	(0.028)	(0.027)
عدد النساء اللواتي شملتهنّ الدراسة	10,676	10,676	10,676
معامِل ارتباط مربع	0.050	0.049	0.050

ملاحظة: *** p<0.01، و** p<0.05، و* p<0.1، علماً أن p هي القيمة الاحتمالية.

جدول المرفق 3-1 امتلاك الأرض/المنزل والتعرُّض للعنف على أساس الجنس (على الإطلاق)

	الخطأ المعياري للمعامِل العاطفي	الخطأ المعياري للمعامِل البدني	الخطأ المعياري للمعامِل الجنسي	الخطأ المعياري للمعامِل العاطفي	الخطأ المعياري للمعامِل البدني	الخطأ المعياري للمعامِل الجنسي	الخطأ المعياري للمعامِل العاطفي	الخطأ المعياري للمعامِل البدني	الخطأ المعياري للمعامِل الجنسي
تملك أرضاً	-0.028	-0.006	0.017	-0.013	-0.004	0.017			
	(0.018)	(0.020)	(0.016)	(0.011)	(0.013)	(0.012)			
تملك منزلاً	0.035	0.004	0.001				0.025	0.002	0.006
	(0.024)	(0.018)	(0.016)				(0.018)	(0.013)	(0.013)
حساب مصرفي	-0.031***	-0.038	-0.019***	-0.029***	-0.038	-0.019**	-0.031***	-0.038	-0.018***
	(0.009)	(0.026)	(0.007)	(0.009)	(0.026)	(0.007)	(0.008)	(0.026)	(0.007)
الزوج رائد أعمال	0.032*	0.033	0.025*	0.032*	0.033	0.025*	0.032*	0.033	0.025*
	(0.019)	(0.022)	(0.014)	(0.019)	(0.022)	(0.014)	(0.019)	(0.022)	(0.014)
العمر	0.001	-0.005**	0.008*	0.001	-0.005**	0.008*	0.001	-0.005**	0.008*
	(0.003)	(0.002)	(0.005)	(0.003)	(0.002)	(0.005)	(0.003)	(0.002)	(0.005)
العمر التربيعي	0.000	0.000**	-0.000*	0.000	0.000**	-0.000*	0.000	0.000**	-0.000*
	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)
المناطق الحضرية	0.000	0.018	0.003	-0.001	0.018	0.003	0.001	0.018	0.003
	(0.036)	(0.024)	(0.013)	(0.037)	(0.024)	(0.013)	(0.036)	(0.025)	(0.013)
التعليم الثانوي وما بعده	-0.044*	-0.027***	-0.010	-0.045*	-0.028***	-0.010	-0.045*	-0.028***	-0.010
	(0.024)	(0.006)	(0.008)	(0.024)	(0.006)	(0.008)	(0.024)	(0.006)	(0.008)
مؤشر الثروة	-0.020***	-0.017	-0.006***	-0.019***	-0.017	-0.006***	-0.020***	-0.017	-0.005***
	(0.007)	(0.012)	(0.002)	(0.007)	(0.012)	(0.002)	(0.007)	(0.011)	(0.002)

	الخطأ المعياري للمعامِل العاطفي	الخطأ المعياري للمعامِل البدني	الخطأ المعياري للمعامِل الجنسي	الخطأ المعياري للمعامِل العاطفي	الخطأ المعياري للمعامِل البدني	الخطأ المعياري للمعامِل العاطفي	الخطأ المعياري للمعامِل البدني	الخطأ المعياري للمعامِل الجنسي
عدد الأطفال دون سن الخامسة	0.025**	0.014	-0.003	0.026**	0.014	0.025**	0.014	-0.003
	(0.012)	(0.011)	(0.003)	(0.012)	(0.011)	(0.012)	(0.011)	(0.003)
عدد أفراد الأسرة المعيشية	0.006	0.003	0.002*	0.006	0.003	0.002*	0.003	0.002*
	(0.006)	(0.004)	(0.001)	(0.006)	(0.004)	(0.006)	(0.004)	(0.001)
نقاط التقاطع	0.234***	0.265***	-0.107	0.241***	0.266***	0.233***	0.265***	-0.106
	(0.035)	(0.044)	(0.094)	(0.035)	(0.042)	(0.034)	(0.045)	(0.094)
عدد النساء اللواتي شملتهن الدراسة	5,090	5,090	5,090	5,090	5,090	5,090	5,090	5,090
معامِل ارتباط مربع	0.041	0.040	0.018	0.040	0.040	0.040	0.040	0.017

ملاحظة: *** p<0.01، و** p<0.05، و* p<0.1، علماً أن p هي القيمة الاحتمالية.

جدول المرفق 1-4 امتلاك الأرض/المنزل والتعرُّض للعنف على أساس الجنس (العام الماضي)

	الخطأ المعياري للمعامِل العاطفي	الخطأ المعياري للمعامِل البدني	الخطأ المعياري للمعامِل الجنسي	الخطأ المعياري للمعامِل العاطفي	الخطأ المعياري للمعامِل البدني	الخطأ المعياري للمعامِل الجنسي	الخطأ المعياري للمعامِل العاطفي	الخطأ المعياري للمعامِل البدني	الخطأ المعياري للمعامِل الجنسي
تملك أرضاً	-0.026	-0.005	0.026	-0.014*	-0.002	0.024**			
	(0.017)	(0.018)	(0.018)	(0.008)	(0.013)	(0.011)			
تملك منزلاً	0.031	0.006	-0.006				0.022	0.004	0.003
	(0.029)	(0.024)	(0.022)				(0.023)	(0.020)	(0.018)

	الخطأ المعياري للمعامِل العاطفي	الخطأ المعياري للمعامِل البدني	الخطأ المعياري للمعامِل الجنسي	الخطأ المعياري للمعامِل العاطفي	الخطأ المعياري للمعامِل البدني	الخطأ المعياري للمعامِل الجنسي	الخطأ المعياري للمعامِل العاطفي	الخطأ المعياري للمعامِل البدني	الخطأ المعياري للمعامِل الجنسي
حساب مصرفي	-0.027**	-0.046*	-0.007	-0.026**	-0.046*	-0.007	-0.028**	-0.047*	-0.006
	(0.013)	(0.027)	(0.004)	(0.013)	(0.028)	(0.005)	(0.013)	(0.027)	(0.004)
الزوج رائد أعمال	0.036***	0.026***	0.014	0.036***	0.026***	0.014	0.036***	0.026***	0.014
	(0.012)	(0.010)	(0.009)	(0.012)	(0.010)	(0.009)	(0.012)	(0.010)	(0.009)
العمر	-0.002	-0.003	0.002	-0.002	-0.003	0.002	-0.002	-0.003	0.002
	(0.007)	(0.003)	(0.004)	(0.007)	(0.003)	(0.004)	(0.007)	(0.003)	(0.004)
العمر التربيعي	0.000	0.000	-0.000	0.000	0.000	-0.000	0.000	0.000	-0.000
	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)
المناطق الحضرية	-0.013	0.019	-0.005	-0.014	0.019	-0.005	-0.012	0.019	-0.005
	(0.039)	(0.019)	(0.012)	(0.040)	(0.019)	(0.012)	(0.039)	(0.019)	(0.012)
التعليم الثانوي وما بعده	0.013	0.016	-0.005	0.012	0.015	-0.005	0.012	0.015	-0.004
	(0.035)	(0.022)	(0.007)	(0.035)	(0.022)	(0.007)	(0.035)	(0.022)	(0.006)
مؤشر الثروة	-0.022***	-0.016	-0.003	-0.022***	-0.015	-0.003	-0.023***	-0.016	-0.003
	(0.007)	(0.010)	(0.003)	(0.007)	(0.010)	(0.003)	(0.007)	(0.010)	(0.003)
عدد الأطفال دون سن الخامسة	0.018	0.004	0.002	0.018	0.004	0.002	0.018	0.004	0.002
	(0.012)	(0.008)	(0.002)	(0.012)	(0.008)	(0.002)	(0.012)	(0.008)	(0.002)
عدد أفراد الأسرة المعيشية	0.008	0.007	0.001	0.008	0.007	0.001	0.008	0.007	0.001
	(0.005)	(0.005)	(0.001)	(0.006)	(0.005)	(0.001)	(0.006)	(0.005)	(0.001)

	الخطأ المعياري للمعامِل العاطفي	الخطأ المعياري للمعامِل البدني	الخطأ المعياري للمعامِل الجنسي	الخطأ المعياري للمعامِل العاطفي	الخطأ المعياري للمعامِل البدني	الخطأ المعياري للمعامِل الجنسي	الخطأ المعياري للمعامِل العاطفي	الخطأ المعياري للمعامِل البدني	الخطأ المعياري للمعامِل الجنسي
نقاط التقاطع	0.221**	0.182***	-0.011	0.227**	0.184***	-0.012	0.221**	0.182***	-0.010
	(0.090)	(0.062)	(0.077)	(0.092)	(0.063)	(0.076)	(0.090)	(0.062)	(0.077)
عدد النساء اللواتي شملتهن الدراسة	5,090	5,090	5,090	5,090	5,090	5,090	5,090	5,090	5,090
معامِل ارتباط مربع	0.032	0.033	0.012	0.032	0.033	0.012	0.032	0.033	0.011

ملاحظة: *** p<0.01، و** p<0.05، و* p<0.1، علماً أن p هي القيمة الاحتمالية.

الرجال الأردنيون

جدول المرفق 1-5 امتلاك الأرض/المنزل والقدرة على المساومة داخل الأسرة المعيشية

	الخطأ المعياري للمعامِل	الخطأ المعياري للمعامِل	الخطأ المعياري للمعامِل
يملك أرضاً	0.022		0.010
	(0.038)		(0.040)
يملك منزلاً	-0.027	-0.020	
	(0.035)	(0.037)	
حساب مصرفي	0.041***	0.041***	0.036***
	(0.010)	(0.010)	(0.008)
العمر	0.024***	0.024***	0.024***
	(0.008)	(0.008)	(0.008)
العمر التربيعي	-0.000***	-0.000***	-0.000***
	(0.000)	(0.000)	(0.000)
المناطق الحضرية	-0.051	-0.054	-0.047
	(0.034)	(0.036)	(0.034)
التعليم الثانوي وما بعده	-0.035	-0.035	-0.035
	(0.046)	(0.046)	(0.046)
مؤشر الثروة	0.009	0.010	0.008
	(0.009)	(0.008)	(0.008)

	الخطأ المعياري للمعامِل	الخطأ المعياري للمعامِل	الخطأ المعياري للمعامِل
عدد أفراد الأسرة المعيشية	-0.015***	-0.014***	-0.014***
	(0.004)	(0.004)	(0.004)
عدد الرجال الذين شملتهم الدراسة	3,126	3,126	3,126
معامِل ارتباط مربع	0.063	0.062	0.062

ملاحظة: *** p<0.01، و** p<0.05، و* p<0.1، علماً أن p هي القيمة الاحتمالية.

النساء المصريات

جدول المرفق 1-6 امتلاك الأرض/المنزل والقدرة على المساومة داخل الأسرة المعيشية

	الخطأ المعياري للمعامِل	الخطأ المعياري للمعامِل	الخطأ المعياري للمعامِل
تملك أرضاً	-0.009		-0.041**
	(0.027)		(0.016)
تملك منزلاً	-0.085***	-0.087***	
	(0.023)	(0.019)	
حساب مصرفي	-0.027	-0.027	-0.029
	(0.027)	(0.026)	(0.028)
العمر	-0.026***	-0.026***	-0.025***
	(0.002)	(0.002)	(0.002)
العمر التربيعي	0.000***	0.000***	0.000***
	(0.000)	(0.000)	(0.000)
المناطق الحضرية	0.020***	0.020***	0.019***
	(0.005)	(0.005)	(0.006)
التعليم الثانوي وما بعده	-0.074***	-0.074***	-0.074***
	(0.012)	(0.012)	(0.012)
مؤشر الثروة	-0.043***	-0.043***	-0.042***
	(0.010)	(0.010)	(0.010)
عدد الأطفال دون سن الخامسة	0.004	0.004	0.004
	(0.005)	(0.005)	(0.005)
عدد أفراد الأسرة المعيشية	0.008***	0.008***	0.008***
	(0.000)	(0.000)	(0.000)

	الخطأ المعياري للمعامِل	الخطأ المعياري للمعامِل	الخطأ المعياري للمعامِل
نقاط التقاطع	2.781***	2.781***	2.778***
	(0.052)	(0.051)	(0.053)
عدد النساء اللواتي شملتهن الدراسة	18,829	18,829	18,829
معامِل ارتباط مربع	0.053	0.053	0.052

ملاحظة: *** p<0.01، و** p<0.05، و* p<0.1، علماً أن p هي القيمة الاحتمالية.

جدول المرفق 1-7 امتلاك الأرض/المنزل والتعرُّض للعنف على أساس الجنس (على الإطلاق)

	الخطأ المعياري للمعامِل العاطفي	الخطأ المعياري للمعامِل البدني	الخطأ المعياري للمعامِل الجنسي	الخطأ المعياري للمعامِل العاطفي	الخطأ المعياري للمعامِل البدني	الخطأ المعياري للمعامِل الجنسي	الخطأ المعياري للمعامِل العاطفي	الخطأ المعياري للمعامِل البدني	الخطأ المعياري للمعامِل الجنسي
تملك أرضاً	-0.002	-0.011	-0.011	-0.009	-0.025	-0.022**			
	(0.022)	(0.039)	(0.012)	(0.017)	(0.043)	(0.009)			
تملك منزلاً	-0.019	-0.038***	-0.028*				-0.019	-0.039***	-0.029**
	(0.046)	(0.008)	(0.016)				(0.043)	(0.013)	(0.014)
حساب مصرفي	0.072*	0.027	0.033	0.072*	0.026	0.033	0.072*	0.026	0.033
	(0.042)	(0.041)	(0.022)	(0.042)	(0.041)	(0.022)	(0.043)	(0.040)	(0.022)
العمر	0.006***	0.008	0.004	0.006***	0.008	0.004	0.006***	0.008	0.004
	(0.002)	(0.005)	(0.005)	(0.002)	(0.005)	(0.005)	(0.002)	(0.005)	(0.005)
العمر التربيعي	-0.000***	-0.000**	-0.000	-0.000***	-0.000**	-0.000	-0.000***	-0.000**	-0.000
	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)
المناطق الحضرية	0.070***	0.045***	-0.002	0.070***	0.045***	-0.002	0.070***	0.045***	-0.002
	(0.016)	(0.006)	(0.009)	(0.016)	(0.006)	(0.009)	(0.016)	(0.005)	(0.008)
التعليم الثانوي وما بعده	-0.052***	-0.090***	-0.031***	-0.052***	-0.090***	-0.031***	-0.052***	-0.090***	-0.031***
	(0.004)	(0.009)	(0.007)	(0.004)	(0.009)	(0.007)	(0.004)	(0.009)	(0.008)
مؤشر الثروة	-0.021***	-0.027***	0.001	-0.021***	-0.027***	0.001	-0.021***	-0.027***	0.001
	(0.003)	(0.003)	(0.001)	(0.003)	(0.003)	(0.001)	(0.003)	(0.002)	(0.001)
متزوجة	-0.240***	-0.203***	-0.117***	-0.236***	-0.195***	-0.111***	-0.240***	-0.203***	-0.117***

	الخطأ المعياري للمعامِل العاطفي	الخطأ المعياري للمعامِل البدني	الخطأ المعياري للمعامِل الجنسي	الخطأ المعياري للمعامِل العاطفي	الخطأ المعياري للمعامِل البدني	الخطأ المعياري للمعامِل الجنسي	الخطأ المعياري للمعامِل العاطفي	الخطأ المعياري للمعامِل البدني	الخطأ المعياري للمعامِل الجنسي
	(0.035)	(0.022)	(0.010)	(0.026)	(0.024)	(0.007)	(0.035)	(0.022)	(0.010)
عدد الأطفال دون سن الخامسة	-0.005	0.005	-0.009***	-0.006	0.005	-0.009***	-0.005	0.005	-0.009***
	(0.007)	(0.007)	(0.001)	(0.007)	(0.007)	(0.001)	(0.007)	(0.007)	(0.001)
عدد أفراد الأسرة المعيشية	0.005	0.005	0.001***	0.005	0.006	0.002***	0.005	0.005	0.001***
	(0.003)	(0.004)	(0.000)	(0.003)	(0.004)	(0.000)	(0.003)	(0.004)	(0.000)
نقاط التقاطع	0.420***	0.380***	0.130	0.414***	0.368***	0.122	0.420***	0.379***	0.130
	(0.013)	(0.094)	(0.081)	(0.016)	(0.091)	(0.085)	(0.014)	(0.094)	(0.081)
عدد النساء اللواتي شملتهن الدراسة	6,466	6,466	6,466	6,466	6,466	6,466	6,466	6,466	6,466
معامِل ارتباط مربع	0.034	0.033	0.029	0.034	0.032	0.028	0.034	0.033	0.029

ملاحظة: *** p<0.01، و** p<0.05، و* p<0.1، علماً أن p هي القيمة الاحتمالية.

جدول المرفق 1-8 امتلاك الأرض/المنزل والتعرُّض للعنف على أساس الجنس (العام الماضي)

	الخطأ المعياري للمعامِل العاطفي	الخطأ المعياري للمعامِل البدني	الخطأ المعياري للمعامِل الجنسي	الخطأ المعياري للمعامِل العاطفي	الخطأ المعياري للمعامِل البدني	الخطأ المعياري للمعامِل الجنسي	الخطأ المعياري للمعامِل العاطفي	الخطأ المعياري للمعامِل البدني	الخطأ المعياري للمعامِل الجنسي
تملك أرضاً	0.065***	0.028**	-0.009	0.069***	0.023	-0.009			
	(0.021)	(0.012)	(0.009)	(0.013)	(0.017)	(0.007)			
تملك منزلاً	0.011	-0.014	-0.001				0.022	-0.009	-0.003
	(0.033)	(0.010)	(0.006)				(0.031)	(0.011)	(0.004)
حساب مصرفي	0.026	0.007	0.013	0.026	0.007	0.013	0.028	0.008	0.013
	(0.047)	(0.047)	(0.019)	(0.048)	(0.047)	(0.019)	(0.048)	(0.047)	(0.018)

	الخطأ المعياري للمعامِل العاطفي	الخطأ المعياري للمعامِل البدني	الخطأ المعياري للمعامِل الجنسي	الخطأ المعياري للمعامِل العاطفي	الخطأ المعياري للمعامِل البدني	الخطأ المعياري للمعامِل العاطفي	الخطأ المعياري للمعامِل الجنسي	الخطأ المعياري للمعامِل البدني	الخطأ المعياري للمعامِل الجنسي
العمر	-0.001	-0.005	0.001	-0.001	-0.005	0.001	-0.001	-0.005	0.001
	(0.003)	(0.004)	(0.002)	(0.003)	(0.004)	(0.002)	(0.003)	(0.004)	(0.002)
العمر التربيعي	-0.000	0.000	-0.000	-0.000	0.000	-0.000	-0.000	0.000	-0.000
	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)
المناطق الحضرية	0.047***	0.021***	-0.006	0.047***	0.021***	0.048***	-0.006	0.021***	-0.006
	(0.013)	(0.004)	(0.005)	(0.013)	(0.004)	(0.014)	(0.005)	(0.004)	(0.005)
التعليم الثانوي وما بعده	-0.049***	-0.058***	-0.023***	-0.049***	-0.057***	-0.048***	-0.023***	-0.057***	-0.023***
	(0.003)	(0.005)	(0.005)	(0.003)	(0.005)	(0.003)	(0.005)	(0.005)	(0.005)
مؤشر الثروة	-0.009**	-0.010***	0.002***	-0.009**	-0.010***	-0.010**	0.002***	-0.010***	0.002***
	(0.004)	(0.001)	(0.000)	(0.004)	(0.001)	(0.004)	(0.000)	(0.001)	(0.000)
متزوجة	-0.048	-0.047	-0.031	-0.050	-0.044	-0.048	-0.031	-0.047	-0.032
	(0.031)	(0.046)	(0.032)	(0.037)	(0.044)	(0.031)	(0.033)	(0.046)	(0.032)
عدد الأطفال دون سن الخامسة	-0.003	0.013	-0.007***	-0.003	0.013	-0.003	-0.007***	0.013	-0.007***
	(0.003)	(0.009)	(0.002)	(0.003)	(0.009)	(0.003)	(0.002)	(0.009)	(0.002)
عدد أفراد الأسرة المعيشية	0.005	0.002	0.002**	0.005	0.002	0.005	0.002**	0.002	0.002**
	(0.004)	(0.002)	(0.001)	(0.004)	(0.002)	(0.004)	(0.001)	(0.002)	(0.001)
نقاط التقاطع	0.300***	0.348***	0.061	0.304***	0.343***	0.302***	0.061	0.348***	0.061
	(0.094)	(0.128)	(0.059)	(0.101)	(0.125)	(0.094)	(0.061)	(0.128)	(0.059)
عدد النساء اللواتي شملتهن الدراسة	6,466	6,466	6,466	6,466	6,466	6,466	6,466	6,466	6,466
معامِل ارتباط مربع	0.014	0.022	0.009	0.014	0.022	0.013	0.009	0.022	0.009

ملاحظة: *** p<0.01، و** p<0.05، و* p<0.1، علماً أن p هي القيمة الاحتمالية.

المرفق 2. المناقشة الفنية للنتائج التجريبية

العمالة وريادة الأعمال

يبيِّن الجدول 10 أن امتلاك الأرض، وليس المنزل، يرتبط ارتباطاً إيجابياً بعمالة المرأة في الأردن؛ ويرتفع احتمال عمالة المرأة التي تملك أرضاً، إما بمفردها أو بصورة مشتركة، بنسبة تتراوح بين 2.1 في المائة و2.2 في المائة. كذلك، تزداد فرص عمالة النساء الأكثر ثراء واللواتي لديهن حساب مصرفي، بيد أن هذه الأنماط قد تُعزى إلى علاقة السببية العكسية المتأتية عن العمالة. أما نسبة عمالة النساء اللواتي لديهن عدد أكبر من الأطفال والمتزوجات فهي أقل، ويرجَّح أن يعود ذلك إلى المطالب الإضافية للأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير المأجورة. ومن المثير للاهتمام أن التعليم العالي لا يزيد من احتمال عمالة المرأة.

والمرأة الأردنية التي تملك الأرض أكثر ميلاً بنحو 5 في المائة لريادة الأعمال مقارنة بغيرها (الجدول 12). وهذه النتائج متشابهة في مواصفات المربعات الصغرى العادية وهيكمان. واللافت أن المرأة المتزوجة من رائد أعمال تميل بنسبة 12 في المائة لريادة الأعمال، ويُعزى ذلك على الأرجح لعمل الزوجين في شركات مملوكة للعائلة. والمرأة التي تعيش في المناطق الحضرية أكثر ميلاً لأن تكون رائدة أعمال، ولكن المثير للدهشة أن الثروة لا ترتبط بريادة الأعمال. وقد يشير ذلك إلى أن المرأة لا تتحكم في موارد الأسرة المعيشية وبالتالي يتعذَّر عليها استخدامها لمباشرة عمل تجاري أو تنميته. وترتبط ملكية الحساب المصرفي سلباً بريادة الأعمال في نموذج المربعات الصغرى العادية دون غيره، وترتبط ارتباطاً إيجابياً بريادة الأعمال في نموذج هيكمان. وليس من الواضح ما إذا يرتبط مستوى تعليم المرأة أو عدد الأطفال بقرارها ريادة الأعمال.

ويبيِّن الجدول 11 أن المرأة المصرية التي تملك منزلاً و/أو أرضاً هي أكثر ميلاً للعمالة، ويرتفع احتمال ريادتها الأعمال بنسبة تتراوح بين 3.5 في المائة و7.2 في المائة (الجدول 13). ويرتفع احتمال عمالة المرأة ذات التعليم العالي التي تملك حساباً مصرفياً والتي عدد أفراد أسرتها المعيشية أكبر، وينخفض احتمال عمالة المرأة المتزوجة.

وبالمقابل، يبيِّن الجدول 13 أن ملكية الحسابات المصرفية والثروة لا يرتبطان بريادة الأعمال. وتوازي النتيجة الصفرية للثروة نمط النساء الأردنيات وتتناقض مع العلاقة الإيجابية بين الثروة وريادة الأعمال في صفوف الرجال الأردنيين (تناقَش هذه النقطة أدناه). والأرجح أن احتمال عمالة المرأة المتزوجة وريادتها الأعمال أقل بسبب متطلبات العمل غير المأجور وأعمال الرعاية، مما يقلّص الوقت المتاح لها للانخراط في الأنشطة المأجورة. وفي مصر، إن المرأة التي تعيش في المناطق الحضرية والتي حصَّلت تعليمها بعد المستوى الثانوي أقل ميلاً لريادة الأعمال. وقد يتسق هذا النمط مع انتشار الأعمال التجارية غير النظامية أو الزراعية التي تتطلب قدراً أقل من المهارات المتخصِّصة.

ويبيِّن الجدول 14 أن الرجال الأردنيين الذين يملكون الأرض هم أقل احتمالاً بنسبة تتراوح بين 3.5 في المائة و4.5 في المائة لأن يكونوا موظفين مقارنة بأولئك الذين لا يملكونها. ولعل أحد الاحتمالات لهذه النتيجة أن الرجل يبيع الأرض لتغطية نفقات المعيشة وغيرها من النفقات. وبالرغم من عدم وجود بيانات للتحقُّق من هذه الفرضية، فإن الجدول 14 يبيِّن أيضاً أن الرجال الأكثر ثراءً هم أقل احتمالاً لأن يكونوا موظفين، وهو ما يتسق مع الفكرة القائلة بأن الزيادة في الأصول تقلّص نسبة العمالة بين الرجال. ويزيد احتمال عمالة الرجل المتزوج، بينما للعمر تأثير على شكل حرف U مقلوب على التوظيف. وينخفض احتمال عمالة الرجل مع ارتفاع عدد أفراد أسرته المعيشية.

وعلى غرار المرأة الأردنية، فإن الرجل الأردني الذي يملك الأرض أكثر ميلاً لأن يكون رائد أعمال بنسبة

تتراوح بين 5.2 في المائة و6.4 في المائة (الجدول 15). وإن لم يكن من علاقة بين الثروة وريادة المرأة للأعمال في الأردن أو مصر، بيد أنه يرجَّح أن يكون الرجال الأردنيون الأكثر ثراءً رواد أعمال. وعلى النحو المبيَّن أعلاه، قد تكون سيطرة الرجل أكبر على ثروة الأسرة المعيشية مقارنة بالمرأة، مما يتيح له استخدامها لمباشرة أعمال تجارية أو للتعويض عن خسارة الدخل في أثناء فترات البطالة.

وترتبط ملكية حساب مصرفي بريادة الأعمال في عيّنة الرجال، وقد يُعزى ذلك إلى كون غالبية الأعمال التجارية المشمولة في العيّنة أعمالاً غير نظامية (بالرغم من أن البيانات لا تسمح بالتمييز بين النظامية منها وغير النظامية). ويزيد احتمال أن يكون الرجل المتزوج رائد أعمال، وتنخفض ريادة الأعمال مع تقدُّم العمر مما يظهر تأثيراً على شكل حرف U.

المرفق 3. التحقُّق من صحة النتائج

نظراً للطبيعة التقاطعية للبيانات المحلَّلة، فإن تحيُّز المتغيّر المحذوف والسببية العكسية يمثلان مشكلة. وللتصدي لها، يعتمد التقرير مقاربة أوستر التي بلورتها المؤلفة في Oster (2019) لتقدير المدى اللازم من عوامل التحكُّم غير القابلة للرصد من أجل شرح آثار امتلاك الأرض/المنزل على ريادة الأعمال. وتضمين عوامل التحكُّم ربما يسمح بالرصد الكامل لتحيُّز المتغيّر المحذوف، ولكن في كثيرٍ من الحالات قد تكون عوامل التحكُّم المرصودة بديلاً غير وافٍ عن الخصائص غير القابلة للرصد.

ومثلاً، قد تكون هذه الخصائص غير القابلة للرصد اختلافات في قدرة أو شبكات المستجيبين الذين يملكون الأرض أو العقارات مقابل أولئك الذين لا يملكونها، مما قد يفسر الاختلافات في ريادة الأعمال. وفي هذه الحالات، يقوم نَهج شائع على استكشاف دقة آثار المتغيّرات لإدراج عوامل التحكُّم المرصودة. فإذا كانت قيمة المعامِل ثابتة بعد تضمين عوامل التحكُّم المرصودة، اعتُبر ذلك إشارة إلى محدودية تحيُّز المتغيّر المحذوف.

أما الفكرة وراء هذا النَّهج فهي أن التحيُّز الناشئ عن عوامل التحكُّم المرصودة (غير المثالية) غني بالمعلومات المتعلقة بالتحيُّز الناشئ عن تلك المرصودة وغير المرصودة[78]. وعلى النحو الموضَّح في Oster (2019)، فإن تغيُّرات المعامِل وحدها لا تتيح إحصاءات كافية لحساب التحيُّز حتى في ظل الافتراضات الأكثر تفاؤلاً[79]. وفي هذا التحليل، اعتمُدت ثلاثة حدود للانحدار الأقصى هي: 1.3 ضرب مربع الانحدار (1.3Rc)، وهو الرقم الذي توصي به أوستر بناءً على الأدبيات التجريبية، بالإضافة إلى 2 ضرب مربع الانحدار (2Rc) وقيمة 1 الأكثر تحفظاً. وتجدر الإشارة إلى أن الانحدار التربيعي يؤخذ من الانحدارات ذات المجموعات الكاملة من عوامل التحكُّم.

وتطبِّق الجداول من جدول المرفق 1.3 إلى جدول المرفق 3.3 مقاربة أوستر على المواصفات التي تستكشف العلاقة بين امتلاك الأرض وريادة الأعمال، وامتلاك منزل وريادة الأعمال في الأردن (نساء ورجالاً) ومصر (نساء). ويبيِّن جدول المرفق 1.3 (النساء الأردنيات) أنه بالنسبة إلى قيم 1.3Rc و2Rc، ينبغي أن يكون تأثير عوامل التحكُّم غير القابلة للرصد أكبر بمرتين على الأقل مقارنة بتأثير عوامل التحكُّم القابلة للرصد (والعكس صحيح) لتفسير النتائج، وهو أمر غير مرجَّح. وتكون النتائج أقل إقناعاً عندما توازي قيمة الانحدار التربيعي 1 (Rc=1). أما النتائج الواردة في جدول المرفق 2.3 فهي أقل متانة، فالعديد من قيم دلتا تناهز 1 أو أقل، مما يشير إلى أنه قد يتعذَّر التحقُّق من العلاقات المستخلَصة بين امتلاك الأرض/المنزل وريادة الأعمال للرجال الأردنيين. وعلى غرار النتائج الواردة في جدول المرفق 1.3، يبيِّن جدول المرفق 3.3 (النساء المصريات) أن النتائج التي تربط بين امتلاك الأرض/المنزل وريادة الأعمال لا تدفعها على الأرجح عوامل تحكُّم غير قابلة للرصد. وباختصار، تشير النتائج إلى وجود علاقة بين امتلاك الأرض/المنزل وريادة الأعمال، وعمالة المرأة وريادة الأعمال، ومن المرجَّح أن تُرصد العلاقات السببية وليس العوامل المحذوفة أو السببية العكسية.

جدول المرفق 3-1 ما مدى أهمية عوامل التحكُّم غير القابلة للرصد مقارنة بعوامل التحكُّم القابلة للرصد من أجل شرح المعامِلات في الجدول 12 (النساء الأردنيات، 2017-2018)

حدود الانحدار الأقصى	الجدول 12، رائدات الأعمال، دلتا معامِل تملك أرضاً = 0	الجدول 12، رائدات الأعمال، دلتا معامِل تملك منزلاً = 0
1.3Rc	-15.72	-6.45
2Rc	-5.31	-1.96
1	-0.72	-0.24

ملاحظة: تستند حسابات المؤلفين إلى Oster (2019) والعمودين 2 و3 من الجدول 12.

جدول المرفق 3-2 ما مدى أهمية عوامل التحكُّم غير القابلة للرصد مقارنة بعوامل التحكُّم القابلة للرصد من أجل شرح المعامِلات في الجدول 15 (الرجال الأردنيون، 2017-2018)

حدود الانحدار الأقصى	الجدول 15، رواد الأعمال، دلتا معامِل يملك أرضاً = 0	الجدول 15، رواد الأعمال، دلتا معامِل يملك منزلاً = 0
1.3Rc	3.22	1.54
2Rc	1.14	0.51
1	0.1	0.04

ملاحظة: تستند حسابات المؤلفين إلى Oster (2019) والعمودين 2 و3 من الجدول 15.

جدول المرفق 3-3 ما مدى أهمية عوامل التحكُّم غير القابلة للرصد مقارنة بعوامل التحكُّم القابلة للرصد من أجل شرح المعامِلات في الجدول 13 (النساء المصريات، 2014)

حدود الانحدار الأقصى	الجدول 13، رائدات الأعمال، دلتا معامِل تملك أرضاً = 0	الجدول 13، رائدات الأعمال، دلتا معامِل تملك منزلاً = 0
1.3Rc	6.71	5.0
2Rc	2.1	1.62
1	0.19	0.15

ملاحظة: تستند حسابات المؤلفين إلى Oster (2019) والعمودين 2 و3 من الجدول 13.

المراجع

Ababsa, M. (2017). The exclusion of women from property in Jordan. Hawwa, 15(1-2), 107-128. Available at https://doi.org/10.1163/15692086-12341317.

African Development Bank Group (2020). African Development Bank approves $14.96 million project to boost women entrepreneurs in Sudan. Available at https://www.afdb.org/en/news-and-events/press-releases/african-development-bank-approves-1496-million-project-boost-women-entrepreneurs-sudan-39912.

Alibhai, S., Buehren, N., Coleman, R., Goldstein, M., and Strobbe, F. (2019). Disruptive Finance: Using Psychometrics to Overcome Collateral Constraints in Ethiopia. World Bank.

Altonji, J. G., Elder, T. E., and Taber, C. R. (2005). Selection on observed and unobserved variables: Assessing the effectiveness of Catholic schools. Journal of Political Economy, 113(1), 151-184.

Anderson, S., and Genicot, G. (2015). Suicide and property rights in India. Journal of Development Economics, 114, 64-78.

Bahrami-Rad, D. (2021). Keeping it in the family: Female inheritance, inmarriage, and the status of women. Journal of Development Economics, 153. Available at https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0304387821000882.

Brixiová, Z., Kangoye, T., and Tregenna, F. (2020). Enterprising women in Southern Africa: When does land ownership matter? Journal of Family and Economic Issues, 41(1), 37-51.

Bursztyn, L., González, A. L., and Yanagizawa-Drott, D. (2020). Misperceived social norms: Women working outside the home in Saudi Arabia. American Economic Review, 110(10), 2997-3029.

Carranza, E. (2012). Islamic inheritance law, son preference and fertility behavior of Muslim couples in Indonesia. World Bank Policy Research Working Paper, (5972).

Carranza, E., Dhakal, C., and Love, I. (2018). Female entrepreneurs: How and why are they different? World Bank Jobs Working Paper 20.

Chakrabarti, A. (2018). Female land ownership and fertility in Nepal. Journal of Development Studies, 54(9), 1698-1715.

Chowdhury, T. Y., Yeasmin, A., and Ahmed, Z. (2018). Perception of women entrepreneurs to accessing bank credit. Journal of Global Entrepreneurship Research, 8(1), 1-16.

Credit Suisse Research Institute (2014). The CS Gender 3000: Women in senior management. Available at https://www.calpers.ca.gov/docs/diversity-forum-credit-suisse-report-2015.pdf.

Dea, V. (2019). An overview of support for women entrepreneurs in Indonesia and Canada: Focus on SMEs and start-ups. Available at http://www.iccc.or.id/wp-content/uploads/2020/08/An-Overview-of-Support-for-Women-Entrepreneurs-in-Indonesia-and-Canada-Focus-on-SMEs-and-Start-Ups-March-2019.pdf.

Deininger, K., Goyal, A., and Nagarajan, H. (2013). Women's inheritance rights and intergenerational transmission of resources in India. Journal of Human Resources, 48(1), 114-141.

Drèze, J., and Stern, N. (1987). The theory of cost-benefit analysis. In Handbook of Public Economics (vol. 2, pp. 909-989). Elsevier.

Duflo, E. (2012). Women empowerment and economic development. Journal of Economic Literature, 50(4), 1051-79.

Efobi, U. R., Beecroft, I., and Atata, S. N. (2019). Female Access and Rights to Land, and Rural Non-farm Entrepreneurship in Four African Countries. African Development Review, 31(2), 179-189.

Fairlie, R. W., and Fossen, F. M. (2020). Defining opportunity versus necessity entrepreneurship: Two components of business creation. Emerald Publishing Limited.

Gatti, R., and others (2013). Jobs for shared prosperity: Time for action in the Middle East and North Africa. World Bank Publications.

Global Citizen (2017). This woman is supporting entrepreneurs in Tunisia. Available at https://www.globalcitizen.org/en/content/this-woman-is-helping-increase-entrepreneurship-in/.

Global Entrepreneurship Monitor (n.d.). How GEM defines entrepreneurship. Available at https://www.gemconsortium.org/wiki/1149.

Goheer, N. A. (2003). Women entrepreneurs in Pakistan (pp. 1-43). Geneva: International Labour Organization.

Gray, K. R., and Finley-Hervey, J. (2005). Women and entrepreneurship in Morocco: Debunking stereotypes and discerning strategies. International Entrepreneurship and Management Journal, 1(2), 203-217.

Harari, M. (2019). Women's inheritance rights and bargaining power: Evidence from Kenya. Economic Development and Cultural Change, 68(1), 189-238.

Heath, R., and Tan, X. (2020). Intrahousehold bargaining, female autonomy, and labour supply: Theory and evidence from India. Journal of the European Economic Association, 18(4), 1928-1968.

International Finance Corporation. (2016). Women-Owned SMEs in Indonesia: A Golden Opportunity for Local Financial Institutions. Available at https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/region__ext_content/ifc_external_corporate_site/east+asia+and+the+pacific/resources/women-owned+smes+in+indonesia-a+golden+opportunity+for+local+financial+institutions.

International Labor Organization (ILO) (2018). Constraints and good practice in women's entrepreneurship in MENA. Case study: New evidence on gender attitudes towards women in business. International Labour Office, Impact Report Series, Issue 10. Available at https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/documents/publication/wcms_622769.pdf.

Institute of International Education (IIE) (2023). Women's enterprise for sustainability. Available at https://www.iie.org/Programs/Womens-Enterprise-for-Sustainability.

Jamali, D. (2009). Constraints and opportunities facing women entrepreneurs in developing countries. Gender in Management: An International Journal, 24(4), 232-251.

Kahan, D. (2012). Entrepreneurship in Farming. Food and Agriculture Organization (FAO). Available at http://www.fao.org/uploads/media/5-EntrepreneurshipInternLores.pdf.

Kritikos, A. S. (2014). Entrepreneurs and their impact on jobs and economic growth. IZA World of Labor.

Lagarde, Christine, and Jonathan D. Ostry (5 December 2018). The macroeconomic benefits of gender diversity. VoxEU.org.

Le Barbanchon, T., Rathelot, R., and Roulet, A. (2020). Gender differences in job search: Trading off commute against wage. Quarterly Journal of Economics, forthcoming.

Leahy, C., Lunel, J., Grant, M., and Willetts, J. R. (2017). Women in WASH Enterprises: Learning from female entrepreneurship in Cambodia, Indonesia and Lao PDR. Enterprise in WASH – Working Paper 6, Institute for Sustainable Futures, University of Technology Sydney.

Lehewych, D. (2018). Top 10 facts about girls' education in Sudan. The Borgen Project. Available at https://borgenproject.org/facts-about-girls-education-in-sudan/#:~:text=According%20to%20UNICEF%2C%2049%20percent,has%20unegalitarian%20views%20towards%20women

Meinzen-Dick, R. S., and others (2017). Women's land rights as a pathway to poverty reduction: A framework and review of available evidence. IFPRI Discussion Paper. Available at https://www.ifpri.org/publication/womens-land-rights-pathway-poverty-reduction-framework-and-review-available-evidence.

Menon, N., Van der Meulen Rodgers, Y., and Nguyen, H. (2014). Women's land rights and children's human capital in Vietnam. World Development, 54, 18-31.

Mishra, K., and Sam, A. G. (2016). Does women's land ownership promote their empowerment? Empirical evidence from Nepal. World Development, 78, 360-371.

Naser, K., Mohammed, W. R., and Nuseibeh, R. (2009). Factors that affect women entrepreneurs: evidence from an emerging economy. International Journal of Organizational Analysis.

Nikolova, E. (2017). Can diversity encourage entrepreneurship in transition economies? IZA World of Labor.

Nikolova, E., Ricka, F., and Simroth, D. (2012). Entrepreneurship in the transition region: an analysis based on the Life in Transition Survey. European Bank for Reconstruction and Development working paper.

Nikolova, E., and Simroth, D. (2015). Religious diversity and entrepreneurship in transition: lessons for policymakers. IZA Journal of European Labour Studies, 4(1), 1-21.

O'Neil, M. L., and Toktas, S. (2014). Women's property rights in Turkey. Turkish Studies, 15(1), 29-44.

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) 2020. Changing Laws and Breaking Barriers for Women's Economic Empowerment in Egypt, Jordan, Morocco and Tunisia. Available at https://www.oecd-ilibrary.org/sites/f1d9fe68-en/index.html?itemId=/content/component/f1d9fe68-en.

Oster, E. (2019). Unobservable selection and coefficient stability: Theory and evidence. Journal of Business & Economic Statistics, 37(2), 187-204.

Ostry, J., and others (2018). Economic gains from gender inclusion: New mechanisms, new evidence. IMF Staff Note.

Roomi, M. A. (2013). Entrepreneurial capital, social values and Islamic traditions: Exploring the growth of women-owned enterprises in Pakistan. International Small Business Journal, 31(2), 175-191.

Rosenblum, D. (2015). Unintended consequences of women's inheritance rights on female mortality in India. Economic Development and Cultural Change, 63(2), 223-248.

Roy, S. (2015). Empowering women? Inheritance rights, female education and dowry payments in India. Journal of Development Economics, 114, 233-251.

Sama News. (2019). شؤون المرأة: 3% من النساء فقط حصلن على حقهن في الميراث. Available at https://rb.gy/471hp

Shoma, C. D. (2019). Financing female entrepreneurs in cottage, micro, small, and medium enterprises: Evidence from the financial sector in Bangladesh 2010-2018. Asia & the Pacific Policy Studies, 6(3), 397-416.

Smith, A. (1776). An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations: Volume One. London: printed for W. Strahan; and T. Cadell, 1776.

Solotaroff, J. L., and others (2019). Voices to Choices: Bangladesh's Journey in Women's Economic Empowerment. World Bank Publications.

Stanley, V. and Prettitore, P. (2020). How COVID-19 puts women's housing, land, and property rights at risk. World Bank Blogs. Available at https://blogs.worldbank.org/sustainablecities/how-covid-19-puts-womens-housing-land-and-property-rights-risk.

United Nations Development Programme (UNDP), and others (2019). Gender Justice and Equality before the Law: Analysis of Progress and Challenges in the Arab States Region. Available at https://archive.unescwa.org/publications/gender-justice-law-assessment-arab-states.

United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (2019). Innovation and Entrepreneurship: Opportunities and Challenges for Arab Youth and Women. E/ESCWA/TDD/2019/TP.2.

_____ (2020). Propelling Women into Entrepreneurship in the Arab Region: The Role of Information and Communication Technology (ICT). E/ESCWA/CL2.GPID/2020/TP.26.

van den Bold, M., and others (2015). Can integrated agriculture-nutrition programmes change gender norms on land and asset ownership? Evidence from Burkina Faso. Journal of Development Studies, 51(9), 1155-1174.

World Bank (2016). Women Entrepreneurs in Indonesia: A pathway to increasing shared prosperity. Available at https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/24751?locale-attribute=en.

_____ (2019a). E-commerce: Helping Djiboutian women entrepreneurs reach the world. Available at https://www.worldbank.org/en/news/feature/2019/01/14/e-commerce-helping-djiboutian-women-entrepreneurs-reach-the-world.

_____ (2019b). Global economic prospects, January 2019: Darkening skies. Washington, D.C.: World Bank. Available at https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/31066#:~:text=Global%20economic%20prospects%20have%20darkened,have%20experienced%20significant%20financial%20stress.

_____ (2020). Women, Business and the Law 2020. Washington, D.C.: World Bank. Available at https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/32639/9781464815324.pdf?sequence=10&isAllowed=y.

الحواشي

1 Nikolova, 2017.

2 Kritikos, 2014.

3 Credit Suisse Research Institute, 2014.

4 Nikolova, 2017.

5 ESCWA, 2020.

6 Ostry and others, 2018.

7 انظر Nikolova and Simorth, 2015، للمناقشة.

8 Global Entrepreneurship Monitor (n.d.).

9 يُشار إليها أيضاً باسم ريادة الأعمال الداخلية أو داخل الشركات.

10 إن توسيع الأعمال التجارية والانتقال إلى ريادة الأعمال أمران مهمان من الناحية النظرية، بيد أن بيانات الرصد المتاحة بهذا الصدد نادرة.

11 Dreze and Stern, 1987.

12 Smith, 1776. بالرغم من أن نظرية الاختيار العقلاني بسيطة ومنطقية، إلا أنه تم انتقادها. فغالباً ما يخفق الناس في الواقع في اتخاذ خيارات تدفعها المصلحة الذاتية، لأسباب منها الأعراف الاجتماعية أو عمليات صُنع القرار الناقصة.

13 Nikolova and Simroth, 2015.

14 تكون الفوائد والتكاليف المتصوَّرة أعلى بالنسبة إلى رواد الأعمال الذين يغتنمون الفرص مقابل أولئك الذين تدفعهم الضرورة، حسب ما هو موضح في القسم ما قبل الأخير من هذه الفقرة. وريادة الأعمال القائمة على الضرورة قد تدفع بالمرأة أكثر فأكثر إلى دائرة الفقر، وبالتالي قد تعود عليها بالضرر على المدى البعيد.

15 انظر https://unstats.un.org/unsd/gender/timeuse/، للاطلاع على البيانات الخاصة بالجزائر لعام 2012.

16 تجدر الإشارة إلى صعوبة قياس التمييز المالي، فهو يكون بديلاً عن عوامل أخرى (تجنُّب رواد الأعمال المخاطر، أو المخاطر الأخلاقية، أو الممارسات السيئة، أو سوء الإدارة).

17 Carranza and others, 2018.

18 تُظهر دراستان من المنطقة العربية هما Naser and others (2009) عن الإمارات العربية المتحدة و(2005) Gray and others عن المغرب، أن عوامل الجذب مثل الرغبة في بلوغ الإنجازات والاستقلال وتحقيق الذات، مهمة لرائدات الأعمال. انظر أيضاً Carranza and others, 2018.

19 رواد الأعمال الناشئون هم أولئك الذين لم يسدِّدوا الرواتب لأكثر من ثلاثة أشهر بعد، انظر https://www.gemconsortium.org/wiki/1149.

20 Nikolova and Simroth, 2015.

21 Nikolova and others, 2012.

22 ESCWA, 2020.

23 O'Neil and Toktas, 2014. إن نسبة امتلاك المرأة الأرض في الأردن (28.6 في المائة) المشار إليها في O'Neil and Toktas (2014) تستند إلى دراسة أجرتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة عام 1995، ونسبة امتلاك الذكور الأراضي الزراعية في الأردن المشار إليها في الجدول 1 (97 في المائة) مأخوذة من مؤشر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للمؤسسات الاجتماعية والمساواة بين الجنسين لعام 2019 (لم يتم توفير أي مصدر آخر). ومن غير الواضح سبب هذا التفاوت.

24 Naser and others, 2009.

25 Shoma, 2019. انظر أيضاً Chowdhury and others, 2018.

26 Solotaroff and others, 2019.

27 تُمنع النساء من تولي وظائف تتطلب الاتصال المباشر بالرجال. انظر Leahy and others, 2017.

28 بالرغم من أن القانون يمنح المرأة الحق في وراثة وشراء وامتلاك العقارات في كافة أنحاء إندونيسيا، بيد أن هذه الحقوق ليست محدَّدة دوماً بوضوح وغالباً ما يحكمها قانون العادات. وحسب التقاليد الإندونيسية، يرث الأبناء الأرض بينما ترث البنات أشكالاً أخرى من الممتلكات مثل الذهب والمجوهرات والماشية. انظر: International Finance Corporation (IFC), 2016.

29 World Bank, 2016.

30 Dea, 2019.

31 Goheer, 2003.

32 Brixiová and others, 2020.

33 Carranza and others, 2018. غالباً ما تستخدم المصارف بيانات التاريخ الائتماني بديلاً عن الضمانات أو بالإضافة إليها.

34 يفيد ESCWA (2020) بنتائج دراسة أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي شملت 19 مصرفاً ضمن أربعة اقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبيّنت الدراسة أنه كان لثلاثة منها فقط أهداف سنوية لزيادة التمويل لرائدات الأعمال، ولم تبلّغ أيّ منها عن تقديم برامج مخصَّصة أو خدمات حسب الطلب أو منتجات مفصّلة على قياس الشركة تستهدف الشركات التي تقودها النساء.

35 يصعُب تحديد الصلة بين الحصول على الأرض والتعليم، لأن التعليم يرتبط باختيارات الوالدين وقراراتهما، وقد لا تكون البيانات المتعلقة بمستوى تعليمهما متاحة بسهولة. ثم إنه يرجّح أن يؤثر التعليم مباشرة على ريادة الأعمال.

36 Menon and others, 2013.

37 Efobi and others, 2019. بالإضافة إلى ذلك، تشير الأدلّة من فرنسا إلى أن المرأة على استعداد لقبول أجر أقل مقابل أوقات تنقُّل أقصر، وأن تفضيلات التنقُّل تمثل نحو 14 في المائة من الفجوة في الأجور بين الجنسين.
انظر Le Barbanchon and others, 2020.

38 Menon and others, 2013.

39 Kahan, 2012.

40 Mishra and Sam, 2016؛ وChakrabarti, 2018، للأدلة من نيبال؛ وMenon and others, 2013.

41 Duflo, 2012.

42 Jamali, 2009.

43 انظر مؤشر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للمؤسسات الاجتماعية والمساواة بين الجنسين لعام 2019، الذي يحتوي على مؤشرين لقياس هذه المعايير الاجتماعية هي: (1) «نسبة السكان الذين يعلنون أنه من غير المقبول أن تعمل إحدى نساء أسرتهم خارج المنزل مقابل أجر»؛ (2) و«الإطار القانوني لحرية التنقُّل».

44 ذُكر في Roomi (2009) أن التنقُّل المستقل والسماح بالاختلاط بالرجال يؤديان دوراً حاسماً في نمو المبيعات والتوظيف في الشركات المملوكة للنساء في بلد إسلامي مثل باكستان.

45 Carranza and others, 2018.

46 Van den Bold and others, 2013.

47 Bursztyn and others, 2020.

48 Stanley and Prettitore, 2020.

49 يشمل ذلك النّهج الوارد في Oster (2019) بشأن تقدير تأثير الخصائص غير القابلة للرصد (مقابل الخصائص التي يمكن رصدها) في الانحدار. ويستند القسم الخامس إلى هذا النّهج.

50 UNDP and others, 2019، والموجزات القُطرية ضمن مؤشر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للمؤسسات الاجتماعية والمساواة بين الجنسين لعام 2019.

51 Ababsa, 2017.

52 OECD, 2020.

53 إلا أن الممارسات التمييزية، مثل الخداع والنقل الزائف للملكية ورسوم المحاكم المرتفعة، تمنع المرأة من ممارسة حقها في الأرض بالكامل (الموجز القُطري للأردن ضمن مؤشر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للمؤسسات الاجتماعية والمساواة بين الجنسين لعام 2019).

54 سما الإخبارية، 2019.

55 UNDP and others, 2019.

56 The World Bank, 2019a.

57 IIE, 2023.

58 Global Citizen, 2017.

59 The World Bank, 2019a.

60 African Development Bank Group, 2020.

61 Lehewych, 2018.

62 World Bank, 2019b.

63 ESCWA, 2020.

64 لا تتوفر بيانات بشأن ما إذا كانت المجيبات صاحبات أعمال.

65 تَستخدم كافة الانحدارات الأوزان (حسب المجموعات للأردن؛ وحسب المحافظة/المنطقة الحضرية/المنطقة الريفية لمصر)، وتُجمع كافة الأخطاء المعيارية على المستوى الإقليمي.

66 نظراً لصعوبة التحديد المسبق لمتغيّر لا يؤثر إلا على المرحلة الأولى، أي العمالة، وليس على المرحلة الثانية، أي ريادة الأعمال (نَهج تقييد الاستبعاد لتصحيح هيكمان)، فإن التصحيح يقوم على افتراض أن عمالة الزوج تؤثر فحسب على المرحلة الأولى من قرار المرأة بالتوظّف وليس على قرارها بريادة الأعمال. وتجدر الإشارة إلى أن حالة العمل والتوظيف للزوج ليست متوفرة سوى في العيّنة الأردنية. ويفضَّل هذا النَّهج على ذلك الذي يفترض أن العمالة وريادة الأعمال يتأثران بالمتغيّرات ذاتها ويفترض بالتالي توزيعاً مشتركاً محدَّداً للبواقي في كلا المرحلتين (توزيع طبيعي ثنائي المتغيّر). وعموماً، لا يُعتبر نَهج المواصفات الأخير مستصوباً. فمع أن التقديرات التي ينتجها غير متحيِّزة بيد أنها غير فعّالة وغير دقيقة في انحدار ريادة الأعمال. أما في العيّنة المصرية، فما من قيود على الاستبعاد، ولكن الأمر أقل أهمية لأن عيّنة النساء المصريات أكبر (أكثر من 20,000 امرأة؛ انظر Nikolova and others, 2012).

67 البيانات المتعلقة بالعنف على أساس الجنس متاحة في عيّنات النساء فحسب.

68 استُخدم كذلك مخطط ترميز بديل يضيف كافة حالات التعرُّض للعنف، وبالتالي يقيس درجة الحدّة. وبالمثل، طُبّقت الانحدارات أيضاً مع متغيّرات قائمة على المؤشرات الفرعية. والنتائج التي جرى الحصول عليها مشابهة جداً لتلك المقدَّمة، وهي متاحة عند الطلب.

69 قلة قليلة من النساء يملكن أرضاً بمفردهن (أو بمفردهن وبصورة مشتركة). ولذلك، فإن المتغيّرات التابعة تشمل أيضاً النساء اللواتي يملكن أرضاً بصورة مشتركة.

70 في عيّنة الرجال، تسجَّل قيمة 0 أيضاً لفئة الرجال الذين لم يتزوجوا أبداً.

71 المعلومات بشأن ما إذا كان الزوج رائد أعمال متاحة لعيّنة الأردن فحسب.

72 طُبِّق القانون على مراحل في ولايات مختلفة في الهند بين عامي 1976 و2005، وحسَّن إلى حدّ كبير قدرة المرأة على وراثة العقارات.

73 Mishra and Sam, 2016؛ وChakrabarti, 2018 للأدلة من نيبال؛ وMenon and others (2013) للأدلة من فيتنام.

74 Dick and others, 2017-Meinzen.

75 SIGI, 2019.

76 Alibhai and others, 2019.

77 Nikolova, 2017.

78 مثلاً Altonji and others, 2005.

79 على سبيل المثال، في حال وجود متغيّر تابع يفسَّر فقط بواسطة سمتين غير مرصودتين (متعامدتان) إحداهما أقل تبايناً والأخرى أكثر تبايناً، فإن المعامِل سيبدو أكثر استقراراً إذا لم يضبط الباحث سوى عامل التشويش الأقل تبايناً. ولا يعود السبب في ذلك إلى أن مدى التحيُّز أصغر، بل إلى تفسير عوامل التحكُّم نسبة أقل من المتغيّر التابع. وبالتالي، يُسترشد بمقاربة المؤلفة لإدراك أن استقرار المعامِل بمفرده هو في أحسن الأحوال غير مفيد وفي أسوأها مضلِّل للغاية. ومن ثمّ لا بدّ من اقترانه بمعلومات بشأن نتائج الانحدار التربيعي للتوصل إلى نتيجة. والحل هو توفير افتراضات مناسبة لتربيع الانحدار من التحليل الافتراضي للنتيجة استناداً إلى المتغيّرات وعوامل التحكُّم المرصودة وغير المرصودة (يُشار إليها بمصطلح الانحدار الأقصى)، فتستخدَم بعد ذلك لحساب مقياس تحيُّز المتغيّر المحذوف. وتقترح أوستر معياراً مبنياً على أداء هذا التقدير في البيانات العشوائية.

23-00166